التدريج النحوي والصرفي

ابن جني نموذجاً

إعداد

د / دسوقي محمد علي إبراهيم السخاوي

مـــدرس اللـغـويـــات

في كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

١٤٤٣هـ = ٢٠٢١م

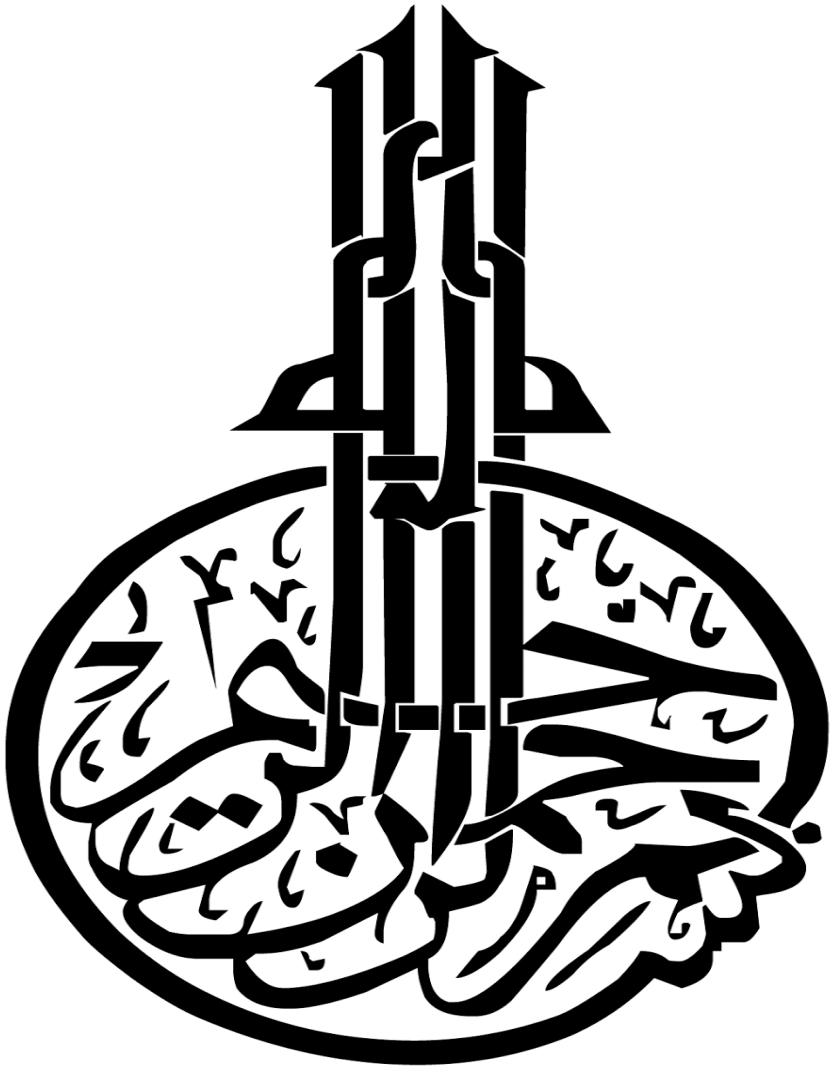

(التدريج النحوي والصرفي - ابن جني نموذجًا)

د/سوقي محمد علي إبراهيم السخاوي
قسم اللغويات - كلية اللغة العربية بالمنوفية - جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية
البريد الإليكتروني:
dr.desouky7178@yahoo.com

ملخص البحث:

إن المتصفح لكتب علمائنا القدامىٰ –رحمهم الله– يجد كل نفع وعلم وفائدة، ويستطيع فهم ما جاءت عليه لغة العرب من أساليب متعددة، قد تكون في الظاهر متعارضة أو شاذة غير مقبولة؛ لأن القواعد القياسية المستقرة عند النحويين لا تسوغها، ولا تجيزها، وقد اتجه ابن جني بما له من باعٍ كبيرٍ وعبقريَّةٍ فذَّةٍ إلىٰ إيجاد ملابسات متدرجة لطيفة دقيقة؛ مترتبة علىٰ ما بين يديه من أدلة لتلك الظواهر، أو المخالفات، تبين أن لها وجها ومسوغا، ومن تلك الأوجه المجوزة والمسوغة ما أسماه بالتدريج، فقد برع فيه براعة غير مسبوقة، وأزال الشبهة عن بعض ما وصفه النحاة بأنه شاذ أو مردود أو غير مقبول، بأن له وجها وأن التدريج في الأدلة شيئا فشيئا، مترتبا بعضها علىٰ بعض، هو الذي دَرَّجَ الأمر حتىٰ وصلنا إلىٰ هذا الحكم وتلك المرحلة، فاستقر الأمر مقبولا غير مردود؛ وقد وقفت علىٰ هذه الفكرة من خلال النظر في كتابه (الخصائص)، فعزمت علىٰ دراسة تلك الظاهرة، فكان عنوان بحثي: (التدريج النحوي والصرفي– ابن جني نموذجًا). وقد جَمَعْتُ المواضع التي فيها تدريج نحوي أو صرفي من كتابه (الخصائص) وجعلته عمدتي في هذا،

ثم وضعت عنوانا مناسبا للمسألة، ثم صدرت المسألة بنصه المتضمن التدريج النحوي أو الصرفي، ثم أتبعته بالدراسة والتحليل، وجاء فيها بيانُ أقوال العلماء في المسألة، وحججهم وأدلتهم ومدىٰ موافقتهم ابن جني أو مخالفتهم إياه فيما ذهب إليه، سالكا في ذلك المنهج العلمي المتبع في معالجة المسائل، تأصيلا وتوثيقا.

الكلمات المفتاحية:

التدريج-النحوي-الصرفي-ابن جني-نموذجا-دراسة تحليلية.

Grammatical and drainage staging (Ibn Jani model)

Desouky Muhammad Ali Ibrahim Al-Sakhawi
Arabic Language in Menoufia - Al-Azhar University
dr.desouky7178@yahoo.com

Abstract:

The browser of the books of our ancient scientists, may God rest their soul, finds all the usefulness, science and usefulness, and can understand the many ways in which the Arabic language comes from, which may appear to be conflicting or abnormal, because the standard rules established by grammar do not justify them, and do not permit them, and Ibn Jani, with his great selling and genius, has turned to create nice and precise progressive circumstances; Those foregone and justified aspects of what he gradually called it, he excelled in unprecedented ingenuity, removed the suspicion of some of what the sculptor described as abnormal, counterproductive or unacceptable, that he had a face and that the gradual ness of the evidence, resulting in each other, was the one that used to come to this judgment and that stage, so it became acceptable and unproductive; Research: (Grammatical and Drainage Staging Ibn Juni model).

I collected the positions where he gradually or purely from his book (characteristics) and made him my mayor in this, and then developed an appropriate title for the issue, and then the issue was issued in its text, which included grammatical or

pure staging, and then followed it with study and analysis, and it stated the statement of the statements of the scholars in the matter, their arguments and evidence and the extent to which they agreed or disagreed with the son of a genie in what he went to, asking in that scientific approach to the issues, rooting and documenting.

Keywords: Staging - grammar - morphology - Ibn Jinni - a model - an analytical study.

المقدمة

الحمد لله حمدًا يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثير إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الْمُتَصَفِّحَ كُتُبَ علمائِنَا القُدَامَى –رحمهم الله– يجد كل نفع وعلم وفائدة، ويستطيع فهم ما جاءت عليه لغة العرب من أساليب متعددة، قد تكون في الظاهر متعارضة، أو شاذة غير مقبولة؛ لأن القواعد القياسية المستقرة عند النحويين لا تسوِّغُها، ولا تجيزها، وقد اتجه ابن جني بما له من باعٍ وعبقريَّةٍ فذَّةٍ إلى إيجاد ملابسات متدرجة لطيفة دقيقة؛ مترتبة على ما بين يديه من أدلة لتلك الظواهر، أو المخالفات، تبين أن لها وجهًا ومسَوِّغًا، ومن تلك الأوجه المجوِّزَةِ والمسَوِّغَةِ ما أسماه بالتدريج، فقد برع فيه براعة غير مسبوقة، وأزال الشبهة عن بعض ما وصفه النحاة بأنه شاذ أو مردود أو غير مقبول، بأن له وجْهًا وأَنَّ التدريج في الأدلة شيئا فشيئا، مترتبا بعضها على بعض، هو الذي دَرَّجَ الأمر حتى أَوْصَلَنَا إلى هذا الحكم وتلك المرحلة، فاستقر الأمر مقبولا غير مردود؛ وقد وقفت على هذه الفكرة من خلال النظر في كتابه (الخصائص)، فعزمت على دراسة تلك الظاهرة ، فكان عنوان بحثي:

(التدريج النحوي والصرفي -ابن جني نموذجًا)

وكان من أسباب اختياري هذا البحث:

- دراسة ظاهرة التدريج النحويِّ، وبيان مفهومها، وأسبابها.
- الكشف عن أثر التدريج في الدرس النحوي، والصرفي.

➢ الوقوف على أَثَرِ إِثْرَاءِ العقلية النحوية والفكر النحوي بالغوص في هذه الفكرة، التي قلَّ من وقف عندها من القدامى والمحدثين.

➢ الوقوف على عبقرية ابن جني في هذا الجانب والكشف عن براعته واقتداره في إيجاد مسوغات لبعض ما وصفه النحويون بالشذوذ أو ردوه، وكيف أنه نَفَى تلك التهمةَ عما ورد عن العرب، وعما نطقوا به؟!

➢ تعداد المسائل النحوية والصرفية التي حواها كتاب (الخصائص) معالجًا إياها في ضوء ظاهرة التدرج

➢ -أني لم أقف -على حد علمي- على أحد تناول هذا الموضوع بالدراسة (التدريج النحوي والصرفي- ابن جني نموذجًا)، فأحببت أن أنال شرف السبق.

وقد اتبعت في دراسة هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي، متبعًا الإجراءات الآتية:

١- جَمَعْتُ المواضع التي فيها تدريج نحوي، أو صرفي من كتابه (الخصائص)، وجعلته عمدتي في هذا.

٢- ثم وضعت عنوانا مناسبا للمسألة مصدِّرًا المسألةَ بنصِّها المتضمنِ التدريجَ النحوي أو الصرفي.

٣- ثم أتبعته بالدراسة والتحليل، وجاء فيها بيانُ أقوال العلماء في المسألة، وحججهم وأدلتهم ومدى موافقتهم ابن جني أو مخالفتهم إياه فيما ذهب إليه، سالكا في ذلك المنهج العلمي المتبع في معالجة المسائل، تأصيلا وتوثيقا.

وقدْ جاءَ البحثُ في مُقَدِّمَةٍ وثلاثة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة فتناولْتُ فيها موضوعَ البحثِ وأهميتَهُ، وأسباب اختياره،

ومنهجي فيه.

وأما المبحث الأول فتناولت فيه (التدريج النحوي) مفهومه، وأسبابه، ومظاهره.

وأما المبحث الثاني فجاء بعنوان (التدريج النحوي)، تناولت فيه المسائل (النصوص) التي فيها تدريج نحوي، ورتبت المسائل فيه حسب ترتيب ألفية ابن مالك.

وأما المبحث الثالث فجاء بعنوان (التدريج الصرفي)، ورتبت المسائل فيه حسب ترتيب الشافية لابن الحاجب.

وأما الخاتمة فقد اشتملت على أهم النتائج التي وقف عليها البحث.

ثم ذيلته بقائمة المصادر والمراجع.

ولم أترجم لابن جني لشهرته البالغة، وذيوع صيته، وكثرة الدراسات العلمية التي دارت حول شخصيته وجهوده.

والحمد لله –تعالى– أن وفقني لهذا، وأسأله المزيد من فضله العظيم، وصل اللهم على نبيك محمد نبي الرحمة، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا.

المبحث الأول: التدريج النحوي

مفهومه، وأسبابه، ومظاهره.

يتناول هذا المبحث الحديث عن مفهوم التدريج لغة واصطلاحا، وأسبابه، ومظاهره، وذلك على النحو الآتي:

أولا: مفهوم التدريج النحوي:

التدريج لغة: مصدر للفعل (دَرَّجَ)، يقال: دَرَّجَهُ: جعله درجات، والبناء: جعل له درجًا، وفلانًا إلى الشيء: أَدْنَاهُ منه قليلًا قليلًا، وعَوَّدَهُ إيَّاهُ، والعليلَ: أطعمَهُ شيئًا قليلًا إذا نَقِهَ، حتى يتدرَّجَ إلى غاية أكْلِهِ، الذي كان قبل العِلَّة، والطعامَ والأمرَ فلانًا: حمَلَهُ على التَّدَرُّج فيهما(١).

وتَدَرَّجَ: مطاوعُ دَرَّجَهُ، وإليه: تَقَدَّمَ شيئًا فشيئًا، وفيه: تَصَعَّدَ درجةً درجةً(٢).

واسْتَدْرَجَه: رَقَّاهُ، وأَدْنَاهُ منه على التَّدْرِيج ، فتَدَرَّجَ هو، كدَرَّجَه إلى كذا تَدْرِيجًا: عَوَّدَه إيّاه، كأَنَّما رَقَّاه مَنزِلَةً بعد أُخْرَى(٣).

ويقال: دَرَّج يدَرّج: شيئًا فشيئًا، رويداً رويداً، قليلاً قليلاً، درجةً فدرجةً، وبالتدريج(٤).

---

(١) ينظر: لسان العرب (درج)٢/ ٢٦٨، تاج العروس (د ر ج)٥/ ٥٦٠، المعجم الوسيط (د ر ج)١/ ٢٧٧.

(٢) ينظر: تكملة المعاجم العربية(درج) ٤/ ٣١٥، المعجم الوسيط(درج) ١/ ٢٧٧.

(٣) ينظر (درج)أساس البلاغة (درج) ١/ ٢٨٢، مختار الصحاح (درج)، المعجم الوسيط ١/ ٢٧٧.

(٤) ينظر: الصحاح (درج)١/ ٣١٤، تكملة المعاجم العربية (درج)٤/ ٣١٥.

ومما سبق يتضح أن الجذر اللغوي (درج) ومشتقاته يراد به: الانتقال من شيءٍ إلى آخر، ومن درجةٍ إلى أخرى، رويدًا رويدًا.

وهذا المعنى اللغوي يتلاقى مع المعنى الاصطلاحي للتدريج النحوي؛ فالأمر تدرُّج وتَرَقٍ بالحكم النحوي شيئا فشيئا، قليلا قليلا؛ تبعا لتلمس الدليل النحوي أو المسوغ، فهو ترقٍ بالحكم؛ تبعا للترقي بالدليل النحوي، وأخذ المسألة بالملاينة، ليس تعجرفا وتعسفا دون ملاطفة.

التدريج اصطلاحا:

التدريج النحوي مصطلح مركب تركيبا وصفيا، فالتدريج عام تحدد بالوصف وهو كلمة النحوي، وقد حَدَّ ابنُ جني التدريجَ النحْوِيَّ بقوله: "وذلك أن يُشْبِه شيءٌ شيئًا من موضع، فُـيمْضَى حكمه على حكم الأوِل، ثم يُـرقَّى منه إلى غيره "(١).

وقد جاء مفهوم التدريج النحوي اصطلاحا على ما ورد في كلام العرب، ولم يخرج عنه، فهو تطور للحكم النحوي وارتقاء به تبعا للارتقاء بالدليل، أو ملاحظة مسوغ آخر جديد يدعو لهذا الترقي أو التطور، وهو (إعمال) فكر في الأدلة وملاحظة دقيقة، تدل على معاناة ابن جني، وإنعامه النظر، وتفكيره الدائم في اللغة وتطورها.

(١) الخصائص ١/ ٣٤٩.

ثانيا: أسباب التدريج النحوي والصرفي:

أ-للتدريج النحوي والصرفي أسباب أدت إليه منها:

١- التطور النحوي، المتمثل في تطور الحكم النحوي والارتقاء به؛ للارتقاء بالدليل.

٢- إعمال الفكر في الأدلة، والملاحظة الدقيقة، كانت مسوغًا آخر يدعو لهذا الترقي أو التطور.

٣- القرائن المحيطة بالنص قَوَّت معنًى ما، ومن ذلك: التدريج في إجراء (أو) مجرى (الواو) وإنما جاز ذلك في هذا الموضع، لا لشيء رجع إلى نفس (أو)؛ بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو)؛ وذلك لإنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن؛ لما للمجالسة في ذلك من الحظ.

ب-للتدريج الصرفي أسباب أدت إليه منها

١- اطراد الحكم الصرفي على المادة الواحدة: كما في:(الدِّكَر) بالدال يريد (الذِّكَرَ) جمع (ذِكْرَةٍ)، وليس هنا ما يوجب البدل، إلا أنه لما رآهم يقلبونها في: (ادَّكَرَ، ويَدَّكِرُ، ومُدَّكِرٌ، وادِّكَارٌ)، ونحو ذلك أُلِفَ فيها القلبُ، فقال -أيضًا- (الدِّكَرُ)، فلما أُلِف القلبُ في (مادَّتِها) تدرجوا مما جاز فيه القلب، وهو ما جاء على الافتعال إلى أن قلبوها (دَالًا) في غير بناء افتعل.

٢- وجود علاقة مشابهة بين الأمر المتدرج منه والأمر المتدرج إليه، فيلحق به لذلك، وقد جعل ابن جني منه: إجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرفي العلة عينا مجرى الهمزة الأصلية. وذلك نحو قولهم في تحقير (قَائِم وبَائِع): قُوَيْئِمٌ، وبُوَيْئِعٌ) فألحقوا الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصلية في (سَائِل وثَائِر)، من: (سَأَلَ وثَأَرَ)، إذا قلت: (سُوَيْئِلٌ وثُوَيْئِرٌ).(١)

(١) الخصائص١/ ٣٥٤.

٣- كان الاستحسان في بعض الأحيان سببا لحسن التدريج؛ لأنه لمَّا لَمْ تتمكن العِلَّةُ فِيمَا تُدُرِّج منه كـ (صِبْيَة وصِبْيَان) بكسر (الصاد) فيهما، إلى (صُبْيَة وصُبْيَان).

أو الاستحسان، وطلب الخفة فقد جَعَلَ ابن جني من ذلك قولهم: أبيض (لِيَاح)(١) وهو من الواو؛ لأنه ببياضه ما يلوح للناظر، فقلبت (الواوُ ياءً)؛ لانكسار ما قبلها، وليس ذلك عن قوة علة؛ إنما هو للجنوح إلى خفة الياء مع أدنى سبب، وهو التطرق إليها بالكسرة؛ طلبًا للاستخفاف لا عن وجوب قياس، فلما استقر ذلك عندهم تدرجوا منه إلى أن فتحوا فاء (لَيَاح) ثم أقروا الياء بحالها، وإن كانت الكسرة قبلها قد زايلتها، وذلك قولهم فيه: لَيَاح. وشجعه على ذلك أن قلب الواو ياء في (لِيَاح) لم يكن عن قوة ولا استحكام علة؛ وإنما هو لإيثار الأخف على الأثقل، فاستمر على ذلك وتدرج منه إلى أن أقر الياء بحالها مع الفتح إذ كان قلبها مع الكسر -أيضًا- ليس بحقيقة موجب. قال: وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحة عمل؛ وإنما هو لتخفيف مؤثر، فكذلك أقلب-أيضًا- مع الفتح وإن لم يكن موجبًا، غير أن الكسر هنا على ضعفه أدعى إلى القلب من الفتح؛ فلذلك جعلنا ذاك تدرجًا عنه إليه، ولم نُسَوِّ بينهما فيه(٢).

(١) قال الأزهري في تهذيب اللغة: " الْحَرَّانِي عَن ابْن السّكيت، قَالَ: سَمِعت ابْن الأَعرابي يَقُول: أَبيض لِيَاحٌ ولَيَاحٌ".

(٢) ينظر: الخصائص١/ ٣٥٠، ٣٥١.

ثالثا: مظاهر التدريج النحوي:

تنوعت مظاهر التدريج النحوي وتعددت، مشتملة على الجانب النحوي والصرفي، وفيما يلي عرضها على النحو الآتي:

أولا: مظاهر التدريج النحوي وتحته:

١- الإعراب بما ليس من حروف اللين

٢- التدرج في إعراب: (حضرموت)

٣- استعمال (حيث) مكان (حين)

٤- اكتساب المضاف من المضاف إليه كثيراً من أحكامه.

٥- إجراء (أو) مجرى (الواو)

٦- تقديم حروف الجر على الشرط.

٧- حكاية الأسماء النكرات بـ(مَنْ)

ثانيا: مظاهر التدريج الصرفي، وتحته:

١- التدريج في الفعل المسند للمفعول

٢- حذف فاء الكلمة على القياس.

٣- إبدال الواو ياء في (دَيَّمَت السَّمَاء).

٤- الشذوذ في:(مَوْأَلَة وحَيْوَة)؛ لكونهما علمين

٥- قلب الواو ياء في: (أَجْرُوٌ وَأَدْلُوٌ)

٦- قلب الواو ياء في: (صُبْيَة، وصُبْيان)

٧- قلب الذال دالا في غير (افتعل).

وقد عالج ابن جني هذه الظاهرة معالجة دقيقة، تدل على عبقرية عقليته ودهاء فكره، فقد أبان عن مفهومها، وأسبابها، وطبقها على مسائل نحوية، وأخرى صرفية، بلغت أربع عشرة مسألة، منها سبع مسائل نحوية، وسبع مسائل صرفية.

المبحث الثاني: التدريج النحوي

المسألة الأولى: الإعراب بما ليس من حروف اللين

جعل ابن جني من التدريج أنهم:" أعربوا بما ليس من حروف اللين، وهو: (النون) في (يقومان، وتقعدين، وتذهبون)، فهذا جنس من تدريج اللغة"(١).

الدراسة والتحليل:

ينوب الحرف عن الحركة، وذلك في بعض الآحاد، وجمع التثنية، وكثير من الجمع، فالآحاد نحو: (أبوك وأخوك وحماك وفاك وهنيك وذي مال). فـ (الألف والياء والواو) في جميع هذه الأسماء الستة دواخل على (الفتح والكسر والضم)؛ ألا تراها تفيد من الإعراب ما تفيده الحركات: الضمة والفتحة والكسرة.

والتثنية نحو: الزيدان والرجلين. والجمع نحو: الزيدون والمسلمين.

وتدرجوا من ذلك إلى أن أعربوا بـ(النون) -أيضًا-، فرفعوا بها في الفعل: (يقومان، ويقومون، وتقومين)، فـ(النون) في هذا نائبة عن (الضمة) في: (يفعل). وكما أن (ألف التثنية، وواو الجمع) نائبتان عن (الضمة)، و(الياء) هي نائبة عن (الكسرة والفتحة)، وإنما الموضع في الإعراب للحركات، فأما الحروف فدواخل عليها.(٢).

وقد بين ابن جني سر التدريج في جعل: (النون) حرفًا دالًّا على الإعراب؛ وذلك لأنها شابهت حروف اللين، فأشار إلى أنهم قد حذفوا أحرف العلة؛ لالتقاء الساكنين في نحو: (غَزَا الْقَوْمُ، وتُعْطِي ابْنَكَ، وتَصْبُو الْمَرْأَةُ).

---

(١) الخصائص٢/ ٢٩٨.

(٢) ينظر: الخصائص٣/ ١٣٧.

وجعلوها -أيضًا- عَلَمَ الرفع في نحو: (يقومان، ويقومون، وتقومين)، كما جعلوا (الواو، والألف) عَلَمًا له في نحو: (أخوك، وأبوك)، و(الزيدان، والزيدون)...؛ فلما ضارعت: (النون) حروف اللين هذه الْمُضَارَعَةَ، وَكَانَتْ الْهَمْزَةُ قَدْ قُلِبَتْ إِلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ من (الْأَلِفِ، والْيَاءِ، وَالْوَاوِ) قلبوها -أيضًا- إلى الحرف الذي ضَارَعَهُنَّ، وهو (النون)؛ للتصرف والاتساع.(١)

كما أشار ابن خالويه إلى الشبه الذي سوغ التدريج بجعل: (النون) في الأفعال الخمسة للإعراب، كما هو الحال في (أحرف اللين) فقال: "الموضع الذي قيل فيه: ﴿ وَلَا تَكُ ﴾ ... النون سقطت؛ لمضارعتها حروف (المد واللين)؛ إذ كانت تكون إعرابًا في: (يقومان)، وسقوطها علامة الجزم، إذا قلت: (لم يقوما)، كما تقول في حرف المد واللين: (يدعو ويغزو، ولم يدع ولم يغز)، فلما كثر استعمالهم لـ(كان، ويكون)؛ إذ كانت إيجابا لكل فعل، ونفيا لكل فعل، حذفوا (النون) اختصارا، ولم يفعلوا ذلك في صان يصون، فلا يقال: لم يص زيد عمرا؛ إذ لم يكثر استعمالهم كذلك، فاعرف ذلك فإنه لطيف"(٢).

وذكر الثمانيني وجها للشبه -سوغ التدريج- بين (أحرف اللين)، و(نون) الأفعال الخمسة، فقال: "وقد شبّهوا بهذه الحروف (النّون) في خمسة أمثلة من الفعل، وهي: (تفْعَلين) و(تفعلان) و(يفعلان) و(يفعلون) و(تفعلون)، فقد أسقطوا (النّون) في هذه للجزم؛ كما أسقطوا (حروف العلّة)، وإنّما

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ١١١.

(٢)إعراب ثلاثين سورة ٢٣٠، ٢٣١، وينظر في: شرح السيرافي٥/ ٥٧، ٣٤٦، وشرح القصائد العشر للتبريزي٢١.

شبّهوها بحروف العلّة؛ لأنّ الحركة فيها إنّما هي لسكونها، وسكون ما قبلها، فلم يعتدّ بحركتها؛ لمّا كانت لالتقاء السّاكنين، فصارت كأنّها ساكنة، فأشبهت (حروف العلّة)؛ لأجل الغنّة التي فيها؛ ولأنّها تكون ضميرًا في المؤنّث، إذا قلت: (يَضْرِبْنَ)، كما تكون (الواو والياء) ضميرًا في: (تضربينَ) للمؤنث، و(تضربون) للمذكر، وتكون إعرابًا في هذه الأمثلة الخمسة، كما تكون (الواو والياء والألف) إعرابًا في قولك: (الزّيدان) و(الزّيدون) و(الزَّيْدَيْنِ)، وتكون علامة تدلّ على التّثنية والجمع، إذا قلت: (يَقْمْنَ جواريك) كما تكون (الألف والواو) علامة للتثنية والجمع، إذا قلت: (يقومان أخواك)، و(يقومون إخوتك)؛ فلمّا أشبهت (النّون) لحروف العلّة من هذه الوجوه أسقطوها في الجزم والوقف، كما أسقطوا حروف العلّة فقالوا: (اضربي) و(اضربا) و(اضربوا)، وقالوا في الجزم: (لم تضربي)، و(لم تضربا)، و(لم تضربوا)"[1].

(١) شرح التصريف للثمانيني٣٨٦، ٣٨٧.

المسألة الثانية: التدرج في إعراب: (حضرموت)

قال ابن جني: "من التدريج قولهم: هذا حَضْرُمَوْتٍ، بالإضافة على منهاج اقتران الاسمين أحدهما بصاحبه، ثم تدرّجوا من هذا إلى التركيب، فقالوا: هذا حَضْرَمَوْتُ، ثم تدرّجوا من هذا إلى أن صاغوهما جميعا صياغة المفرد، فقالوا: هذا حَضْرَمُوتٌ، فجرى لذلك مجرى: (عَضْرَفُوط ويَسْتَعُورٍ)"[1].

الدراسة والتحليل:

حَضْرَمُوتُ: اسمُ بَلَدٍ باليَمَنِ، وهو مركب تركيبًا إضافيًّا؛ فيعرب إعراب المتضايفين، فنقول: هَذِهِ حَضْرُمُوتٍ"، و "رَأَيْتُ حَضْرَمُوتٍ" و "مَرَرْتُ بِحَضْرِمُوتٍ"[2].

ثم إنهم تدرجوا من هذا التركيب الإضافي إلى التركيب المزجي، والمرَكَّب تركيبَ مَزْج: هو كُلّ اسمين ينزل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث مما قبلها. وحُكْمُ الأوّل: أنْ يُفتَح آخره -كـ "بَعْلَبَكَّ"، و "حَضْرَمَوْتَ"- إلا أن يكون "ياء"؛ فيُسكَّن، كـ "مَعْدِي كَرِبَ"، و "قَالِيْ قَلَا". وحُكمُ الثاني: أن يُعْرَب إعراب ما لا ينصرف، فتقول: جاءني بعلَبَكُّ ورأيت بعلبَكَّ، ومررت ببعلَبَكَّ، ويجوز فيه -أيضا- البناء على الفتح، فتقول: جاءني بعلَبَكَّ، ورأيت بعلَبَكَّ، ومررت ببعلَبَكَّ، ويجوز -أيضا-

---

(1) الخصائص ١/ ٣٥٦.

(٢) ينظر: الخصائص١ /٣٥٦، اللمع ١٦٠، ١٦١، الصحاح(ح ض ج ر)٢/ ٦٣٤، المرتجل ٩٣، ١١٣، البديع في علم العربية٢/ ٢٧١، اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٥١٨، ٥١٩، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك٤٦٢.

إعراب المتضايفين؛ فتقول: هذه حَضْرُمُوتٍ"، و "رَأَيْتُ حَضْرَمُوتٍ" و "مَرَرْتُ بِحَضْرِمُوتٍ"(١).

ثم إنهم جميعا قد تدرجوا من هذا التركيب المزجي الذي هو كالكلمة الواحدة في عدم الفصل بين (حضر) والـــ (موت)، إلى أن صاغوها صياغة المفرد، وشبهوه به في الوزن، فأبدلوا فتحة (الميم) في (حضرمَوْت) ضمة فقالوا: (حَضْرَمُوت)، بضم (الميم)، فقالوا: هذا حَضْرَمُوتٌ، فجرى – لذلك– مجرى: (عَضْرَفُوطٍ(٢)، وحَذْرَفُوتٍ(٣) وتَرْنَمُوتٍ(٤) وعَنْكَبُوتٍ(٥)..، ويَسْتَعُورٍ(٦).

(١) ينظر: الإيضاح العضدي٣٠٦، الخصائص١/ ٣٥٦، الصحاح(حضجر)٢/ ٦٣٤، أمالي ابن الحاجب٥١٤، الكناش١/ ٢٨٠، ٢٨١، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١/ ١٢٥.

(٢) العَضْرَفُوط: دويَّبة تسمى العِسْوَدّة، بَيْضَاء ناعمة، وَجَمعهَا عضافيط وعضرفوطات. ينظر: المحكم ٢/ ٤٧٠، شمس العلوم٧/ ٤٥٩٣.

(٣) حَذْرَفوت، يُقَال: مَا يملك حَذْرَفوتًا، أَي مَا يملك شَيْئا. وَزعم قوم أَن قُلامة الظفر حَذْرَفوت، وَلَيْسَ بثَبْت. جمهرة اللغة باب ما جاء على (فعللول) ٣/ ١٢٢٩، وينظر المحتسب١/ ٣٣٢.

(٤) التَّرْنَموت القَوْسُ، وَهِي أُنثى لَا تذَكَّر. تهذيب اللغة باب التاء والميم ١٤/ ٢٥٤، ينظر المحتسب١/ ٣٣٢.

(٥) ينظر : ينظر المحتسب١/ ٣٣٢، التكملة (ح ض ر) ٢/ ٤٧٥، تاج العروس (ح ض ر) ١١/ ٤٥.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٩٦، المقتضب٤/ ٣٦٤، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي٧٣٥، المحكم٣/ ١٢٤.

واليستعور: موضع قبل حرة المدينة فيه عضاه وسمر وطلح، ويقال: ذهب في اليستعور، أي: ذهب في الباطل؛ لأنهم قالوا: عضاه اليستعور جبال لا يكاد يدخلها أحد إلا رجع من خوفها، ينظر: معجم البلدان ٥/ ٤٣٦.

وذكر ابن جني أن: (حَضْرَمُوتَ) بضم (الميم) لغة، ثم قال:"فيه عندي قولان، أحدهما: أنه لما كان علماً ومركباً دخله تغيير الفتحة إلى الضمة، كأشياء تجوز في الأعلام مختصة بها كـ " موهِب " و " تهلَل " و " حَيْوَةَ " و "مَعْدِي كَرِبَ" و "مَكْوَزَةَ "، وغير ذلك.

والآخر: أن يكون لما رأى أن الاسمين قد ركبا معا، وجريا مجرى الشَّبَهِ، تَمَّمَ الشَّبَهَ بَيْنَهُمَا، فَضَمَّ (الميم) ليصير: :"حَضْرَمُوتَ" على وزن: "عَضْرَفُوطٍ"، فإذا فعلت هذا ذهبت في ترك صرفه إلى التعريف والتأنيث للبلدة، وذلك إنه وإن كان في الأصل مركبا، فقد صار فيما بعدُ إلى وزن الواحد، وباب ما لا ينصرف أغلب أسباب منعه الصرف إنما هو شبه اللفظ كـ(أحمد) و (يعفر) و (تنضُب) علمًا، وفي القول الأول منعْتَ الصرف للتعريف والتركيب كـــ " بعلبك " وبابه".[1]

(١) التمام ٢٠٥، ٢٠٦ ، وينظر: المحكم(ح ض ر) ٣/ ١٢٤.

المسألة الثالثة: استعمال (حيث) مكان (حين)

جعل ابن جني من التدريج استعمال: (حَيْثُ) مكان: (حِينَ)، فقال: "من ذلك لأنه لمّا اطَّردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل، نحو: قُمْتُ يَوْمَ قُمْتَ، وأَجْلِسُ حِينَ تَجْلِسُ، شبهَّوا ظرف المكان بها في: (حَيْثُ) فتدرّجوا من (حِينَ) إلى (حَيْثُ)، فقالوا: قُمْتُ حَيْثُ قُمْتَ"(١).

الدراسة والتحليل:

(حيث): ظرف مكان، و(حين): ظرف زمان، والأصل أن يُسْتَعمل كلٌّ فيما وضع له؛ لذا قال أبو حاتم في (حيث): قال الأصمعي: ومما تخطئ فيه العامة والخاصة باب (حيث) و(حين)، غلط فيه العلماء مثل أبي عبيدة وسيبويه، قال أبو حاتم: رأيت في كتاب سيبويه شيئًا كثيرًا يجعل (حين): (حيث)، وكذلك في كتاب أبي عبيدة بخطه، قال أبو حاتم: واعلم أن (حيث) و(حين) ظرفان، فـ(حين): ظرف من الزمان، و(حيث): ظرف من المكان، ولكل واحدٍ منهما حَدٌّ لا يُجاوِزُهُ، والأكثرُ من الناسِ جعلوهما معًا (حيثُ)، والصواب أن تقول : رأيتُكَ حَيْثُ كُنْتَ، أي: الموضع الذى كنت فيه، واذْهَبْ حَيْثُ شِئْتَ، أي: إلى أيِّ موضعٍ شِئْتَ، وَقَالَ الله -جلّ وَعزَّ: ﴿فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ ويقال : رَأَيْتُكَ حِينَ خَرَجَ الْحَاجُّ، أيْ: في ذلك الوقت، فهذا ظرف من الزمان، ولا يجوز: حَيْثُ خَرَجَ الْحَاجُّ، وتقول: ائتني حِينَ يَقْدَمُ الْحَاجُّ، ولا يجوز: حَيْثُ يَقْدَمُ الْحَاجُّ، وقد صيَّرَ النَّاسُ هَذَا كُلَّهُ (حيث)، فليتعهد الرجل كلامه(٢).

---

(١) ينظر: الخصائص١/ ٣٥٧.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (ح ي ث) ٥/ ١٣٥، لسان العرب(ح ي ث)١٣/ ١٣٥، المصباح المنير (ح ي ن) ١٦٠، تاج العروس (ح ي ث)٥/ ٢٣١.

وفيما سبق بيان أن (حين) و(حيث) من الظروف التي يقع فيها خلط من العامة والخاصة، ومنهم أبو عبيدة وسيبويه، والمتعين للزمان: (حين)، وللمكان: (حيث)، والأصل أن يستعمل كلٌّ فيما وضع له

وما ذكره الأزهري وغيره نقلا عن أبي حاتم عن (حيث) و(حين) هو الصحيح المعول عليه، وفي ذلك يقول ابن فارس: "الحاء والياء والثاء ليس أصلًا؛ لأنها كلمة موضوعة لكل مكان، وهى مبهمة"[1]، ويقول: "الحاء والياء والنون أصل واحد، ثم يحمل عليه، والأصل الزمان، فالحين: الزمانُ قليلُهُ وكثيرُهُ"[2].

واستعمال النحويين لهما يدل على تخصيص (حيث) بالمكان، و(حين) بالزمان، اتفاقا[3].

إلا أنه من الجدير ذكره أن بعض اللغويين والنحويين حكى أن: (حيث) قد تأتي للزمان[4]، وعزي هذا الرأي للأخفش[5]، ومثل له بقَوْلِ طرفة[6]:

---

[1] مقاييس اللغة (ح ي ث) ٢/ ١٢٢.

[2] ينظر مجمل اللغة (ح ي ن) ١/ ٢٦٠، مقاييس اللغة (ح ي ن) ٢/ ١٢٥، الزيادة والإحسان (حين)٨/ ٩٤.

[3] ينظر الكتاب ٤/ ٢٣٣، وشرحه للسيرافي ٥/ ١٠٩، التعليقة ٢/ ١٧١، المقدمة الجزولية٤ ٢، مغني اللبيب١٧٦.

[4] درج الدرر في تفسير الآي والسور ١٤٦، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٩٩، شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١١٥، مغني اللبيب١٧٦ .

[5] ينظر: كتاب الشعر١٨٢ ، شرح ديوان الحماسة٦٢٦، البديع في علم العربية١/ ٤٣، مغني اللبيب١٧٦.

[6] من المديد، في ديوانه٧٣، كتاب الشعر ١٨٢، أمالي ابن الشجري٢/ ٥٩٩، البديع في علم العربية١/ ٤٣، والشاهد فيه: مجيء (حيث) مكان (حين).

لِـلْـفـتـىٰ عَـقْـلٌ يَـعِـيـشُ بـهِ حَيْـثُ تَهْـدي سَـــاقَـهُ قَـدَمُـهْ

أَي: مدّةَ حياتِه.

ورُدَّ هَذَا بأنه غيرُ لازمٍ؛ إِذْ يُمكن أَن يكون الْمَعْنى: فِي أيِّ مَكَان كَانَ[1].

وقد بين ابن جني السر في جواز استعمال (حيث) زمانا كـ(حين) وأنه سائغ لا مخالفة فيه؛ لأنه من باب التدريج؛ تعلقا بالشبه بينهما، فقد شبَّهوا ظرف المكان بها في: (حيث)؛ فتدرّجوا من (حِين) إلى (حيث)، فقالوا: قُمْتُ حَيْثُ قُمْتَ.

ويمكن أن يكون هذا:(التدريج)، والتشبيه بـ(حين) مسوغا لما وقع عند سيبويه مما نسبه له الأصمعي، وأبو حاتم حيث اتهماه بالغلط في: (حيث وحين) مع أنه قائل بكونها للمكان: "وأما (حيث) فمكان بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد"[2].

وما جاء عنده مما اتهم بالغلط فيه وارد أن يكون مُسَوِّغُهُ التدريجَ كما مر، أو أن يكون من تحريف النساخ كما أثبته بعض الباحثين حيث نفى مظنة الخطأ عن سيبويه، فقال:" فكيف يغلط في ذلك وقد نص على كون حيث للمكان؟!اللهم إلا أن يكون وقع مثل هذا في الكتاب سهواً، ووقف عليه الأصمعي وأبو حاتم، وإذا وقع شيء من هذا، فاحتمال نشوئه عن تحريف النساخ وارد؛ للشبه بين (حيث) و(حين) في الرسم"[3].

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٧٧.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٣٣ .

(٣) النقد اللغوي د. حمدي بدران، رحمه الله، صـ٢٢١.

وإنما كان التدريج ههنا حسنا؛ للمشابهة بينهما، والمشاركة له في الإبهام؛ فَـ: (حَيْثُ) من ظروف الْمَكَان فَجاز إضافتها إِلَى الْفِعْل؛ تَشْبِيها بـ: (حِين)؛ لِأَنَّهَا مُبْهمَة فِي الْمَكَان، كإبهام (حِين) فِي الزَّمَان، فَلذَلِك جَازَ إضافتها إِلَى الْفِعْل(١).

أو لِأَنَّهَا ضارعت: (إِذْ) بِسَبَب أَنَّهَا مُبْهمَة فِي الْمَكَان، كإبهام: (إِذْ) فِي الزَّمَان الْمَاضِي، فَكَمَا وَجب أَن تُضَاف: (إِذْ) إِلَى الْجمل أوجبوا إِضَافَة: (حَيْثُ) إِلَيْهَا؛ للشبه الَّذِي بَينهمَا والمضارعة(٢).

وعلى هذا تدرج قوم فحكموا على: (حيث) و: (هنا) بأنهما يستعاران للزمان، ولعل مسوغ ذلك -أيضًا- تلك المشابهة، فقيل: أصل: (هنا) أن يكون للمكان، وكذلك: (حيث)، وقد يُستَعَرْنَ للزمان(٣).

وقد حكى الكسائيّ عن بعض العرب الكسرَ في "حَيْثُ"(٤)، فيقول: ﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ "(٥)، فكَسَرَها مع إضافتها إلى الجملة، ووجهُ هذه اللغة

---

(١) ينظر: علل النحو١٤٧، شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١١٤، ٥/ ٧٠، شرح المكودي١٦٤، شرح الأشموني٢/ ١٤٧.

(٢) ينظر: علل النحو٤٤٥، شرح المفصل لابن يعيش٣/ ١١٤، شرح المكودي١٦٤، شرح الأشموني٢/ ١٤٧.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد٢/ ٤٥، السراج المنير٣/ ٤٥٠.

(٤) "وإعرابُها لغة فقعسية، حكى ذلك الكسائي، يقولون: جلستُ حَيْثَ كنتُ. بالفتح. وجئتُ مِنْ حيثِ جئتَ، فيجرونها بمنْ. فصارت عندهم كعند. وفقعس أبو قبيلة من بني أسد". المساعد على تسهيل الفوائد١/ ٥٢٩، وينظر: مغني اللبيب١٧٦.

(٥) سورة الأعراف من الآية (١٨٢) وسورة القلم من الآية (٤٤) ولم أقف عليها في كتب القراءات المتواترة أو الشاذة. ولعل الفقعسيين قد قرأوا بها على لغتهم.

أنهم أجروا "حَيْثُ"، وإن كانت مكانا، مُجرى ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل[1].

قال القرطبي: "{حَيْثُ} مبنية على الضم؛ لأنها خالفت أخواتها الظروف في أنها لا تضاف، فأشبهت (قبلُ) و(بعدُ) إذا أفردتا، فضمت. قال الكسائي: لغة قيس وكنانة الضم، ولغة تميم الفتح. قال الكسائي: وبنو أسد يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب، قال الله تعالى: ﴿ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ ﴾، وتضم وتفتح"[2].

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/ ٥١، ٥٢،الأزمنة والأمكنة ١٨٥، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١١٥، التذييل٨/ ٦٥، شرح شذور الذهب لابن هشام ١٦٩، مغني اللبيب١٧٦، البرهان في علوم القرآن٤/ ٢٧٤.

(2) الجامع لأحكام القرآن١/ ٣١٠.

المسألة الرابعة: اكتساب المضاف من المضاف إليه كثير من أحكامه.

قال ابن جني:" ومن التدريج في اللغة أن يكتسب المضاف من المضاف إليه كثيراً من أحكامه: من التعريف والتنكير والاستفهام والشياع وغيره، ألا ترى أن ما لا يستعمل من الأسماء في الواجب إذا أضيف إليه شيء منها صار في ذلك إلى حكمه. وذلك قولك: (مَا قَرَعْتُ حَلقَةَ بَابِ دَارِ أَحَدٍ قَطُّ)، فسرى ما في (أَحَدٍ) من العموم والشياع إلى (الحَلقة). ولو قلت: (قَرَعْتُ حَلقَةَ بَابِ دَارِ أَحَدٍ)، أو نحو ذلك لم يجز."(١)

الدراسة والتحليل:

يوضح ابن جني الغرض من الإضافة، في باب سماه: (باب في إضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم). (٢)

وقال البغدادي: "وفيه دليل يدل على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمى، ولو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه. قيل: لأن الغرض من الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص والشيء إنما يعرفه غيره؛ لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبدًا أن يعرف بغيره؛ لأن نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة، وموجودة غير مفتقدة". (٣)

ويقول ابن جني في هذا الموضع: " لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص، والشيء إنما يعرفه غيره؛ لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما

(١) الخصائص ١/ ٣٥٤.

(٢) الخصائص ٢/ ٢٦٧.

(٣) ينظر: خزانة الأدب ٤/ ٣١١.

احتاج أبدًا أن يعرف بغيره؛ لأنه نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة، وموجودة غير مفتقدة. ولو كانت نفسه هي المعرِّفة له –أيضًا– لما احتاج إلى إضافته إليها؛ لأنه ليس فيها إلا ما فيه؛ فكان يلزم الاكتفاء به عن إضافته إليها. وعلى قول النحويين: وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائزة، فلهذا لم يأت عنهم نحو: "هذا غلامه"، و"مررت بصاحبه" والمظهر هو المضمر المضاف إليه. هذا مع فساده في المعنى؛ لأن الإنسان لا يكون أخا نفسه ولا صاحبها"(١)

وتتكون الإضافة من اسمين، أولهما المضاف، والثاني المضاف إليه، فالمضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضا له بمعنى (في) إن حسن تقديرها وحدها، وبمعنى (من) إن حسن تقديرها مع صحّة الإخبار عن الأوّل بالثّاني، وبمعنى اللّام تحقيقا أو تقديرًا فيما سوى ذينك، ويزال ما في المضاف من تنوين أو نون تشبهه، وقد يزال منه تاء التّأنيث أن أمن اللّبس). (٢) والمضاف يتخصص بالثاني إن كان نكرة، ويتعرف به إن كان معرفة. (٣)

واستعمل سيبويه مصطلح المضاف إليه للجر؛ حيث يقول:" هذا باب الجر، والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه. واعلم أن المضاف إليه ينجر

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٤٧، الخصائص ٢/ ٢٦٧.

(٢) ينظر في هذا الباب: الكتاب١/ ٤٢، ٥٢، شرح المفصل لابن يعيش٢/ ١١٧، ١٣٣، ٣/ ٢، ٣٨، الرضي١/ ٢٦، ٢٧٢ –٢٩٨، الكافية الشافية٢/ ٨٩٨، ١٠١١، التذييل٤/ ٦٨ –١٠١، أوضح المسالك ٣/ ٨١، ٢٠٠، التصريح (٢/ ٢٣ – ٦١)، الأشموني (٢/ ٢٣٧ – ٢٨٢).

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد ١٥٥، شرح التصريح ١/ ٦٧٧.

بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف وبشيء يكون ظرفًا وباسم لا يكون ظرفـًا." فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: (مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ) و(هَذَا لِعَبْدِ اللهِ)" (١)

وذكر ابن جني أَنَّ إضافة الشيء إلى نفسه غير مستقيم، وإنما امتنع ذلك من قبل أن الغرض من الإضافة إنما هو التخصيص والتعريف، والشيء لا تُعرفه نفسه، لأنه لو كان معرفة بنفسه لما احتيج إلى الإضافة، وقد تبعه في هذا ابن الحاجب، وفسره الرضي بأنه خلاف المشهور اصطلاحًا، وأما من حيث اللغة فلا شك أن زيداً في (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) مضاف إليه؛ إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر. (٢)

(١) الكتاب١/ ٣٤٣.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب١/ ٤٧، الكافية ١/ ٨٨١..

المسألة الخامسة: إجراء (أو) مجرى (الواو)

جعل ابن جني من التدريج إجراء (أو) مجرى (الواو) حين ذكَرَ حَدَّ التدريج، ثم قال:"فمن ذلك عنده قولهم: (جَالِسْ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ)[1]، ولو جالسهما جميعًا، لكان مصيبًا مطيعًا لا مخالفًا، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين.

وإنما جاز ذلك في هذا الموضع، لا لشيء رجع إلى نفس (أو)؛ بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو)؛ وذلك لأنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن؛ لما للمجالسة في ذلك من الحظ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين -أيضًا- وكأنه قال: جالس هذا الضرب من الناس"[2]

الدراسة والتحليل:

لا يجوز أن تقع (أو) مع الأفعال التي تقتضي المشاركة بين فاعلين أو أكثر، وكذلك الأسماء التي تقتضي اثنين فما زاد، لا يجوز: تَخَاصَمَ زَيْدٌ أو عمرٌو، ولا: جَلَسْتُ بين زيدٍ أو عمرٍو، وكذلك لا تقول: سيّان زيدٌ أو بكرٌ[3]، وأما ما جاء من قول الشاعر[4]:

(١) قال ابن مالك: "جالس الحسن أو ابن سيرين، أي: جالس الصنف المبارك الذين منهم الحسن وابن سيرين، فلو جالسهما معا، لم يخالف ما أبيح له". شرح التسهيل٣/ ٣٦٤.

(٢) الخصائص١/ ٣٤٩.

(٣) أمالي ابن الشجري٣/ ٧١.

(٤) البيت من البسيط وهو لأبي ذؤيب الهذلي في المحكم (س و ي)٨/ ٦٣٩، أساس البلاغة (س وح)٤٨٠، شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٦٦، شرح أبيات مغني اللبيب٢/ ٣٤. والمعنى: لقد صارت الساحات مليئة بالغبار؛ بسبب الجفاف

وَكَانَ سِيّانِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ

فقد جاء شاهدا على أَن :(أَو) هُنَا بِمَعْنى: (الْوَاو)، وَإِنَّمَا احْتِيجَ إِلَى جعل :(أَو) بِمَعْنى: (الْوَاو)؛ لِأَن: (سَوَاء، وسِيَّيْنِ) يطلبان شَيْئَيْنِ، فَلَو جعلت: (أَو) لأحد الشَّيْئَيْنِ؛ لَكَانَ الْمَعْنى: سِيَّانِ أَحَدُهُمَا. وَهَذَا كَلَام مُسْتَحِيل(١).

وقد بين أَبُو عَليّ سر حسنه فقال: "وَالَّذِي حسن ذَلِك للشاعر أَنه يرى: (جَالِسْ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ) فيستقيم لَهُ أَن يجالسهما جَمِيعًا. و:(كُلْ الْخُبْزَ أَو التَّمْرَ)، فَيجوز لَهُ أَن يجمعهما فِي الْأكل. فَلَمَّا جرت مجْرى (الْوَاو) فِي هَذِه الْمَوَاضِع استجاز أَن يستعملها بعد (سِيّ). وَلم نعلم ذَلِك جَاءَ فِي (سَوَاء) وَقِيَاسه قِيَاس (سِيَّان)"(٢).

وجعله من باب الاتساع في موضع آخر فقال:" إنما جاز-أي: العطف- بـ (أَوْ) اتساعـًا، وذلك أنهم لما رأوا (أَوْ) يجمعُ بها ما بعدها، وما قبلها، كما جمع ذلك بـ(الواو) وإن كان المعنى مختلفا، شبهوها بها، فعطفوا بها في هذا الموضع، كما يعطف بـ(الواو)، وأكدَ ذلك العلمُ بأن الموضع يقتضي اثنين، فصاعدا، ولا يقتصر فيه على أحد الاسمين"(٣).

والجدب، فصار الأمر سواء، أرسلوا الحيوانات للمرعى، أو لم يرسلوها، فليس هناك شيء ترعاه.

(١) خزانة الأدب ٥/ ١٣٥.

(٢) كتاب الشعر ٣٢٤، وينظر: خزانة الأدب٥/ ١٣٥.

(٣) المسائل البصريات ١/ ٧٢٦.

وقد ذهب ابن سيده إلى أن الذي حمل أبا ذؤيب على أن قال: (أو يَسْرَحُوه بها) كراهيتُهُ الخَبْن في (مُسْتَفْعِلن)، ألا ترى أنه لو قال: (ويَسْرَحُوه)، لكان الجزء مَخبونًا"(١)

لكن الوزنَ مستقيمٌ بالواوِ، والخبنُ زحافٌ حسنٌ سائغٌ.

وَقد بَين ابْن جني سرَّ ما أشار أبو علي إلى حسنه، فجعله من بَاب تدريج اللُّغَة، ثم بين سر جوازه، فقال: "إِنَّمَا جَازَ ذَلِك فِي هَذَا الْموضع لَا لشَيْء رَجَعَ إِلَى نفس: (أَو)؛ بل لقَرِينَة انضمت من جِهَة الْمَعْنى إِلَى: (أَو)"(٢).

فالقرائن المحيطة بالنص قَوَّت (أو).

ثم علل لذلك بأَنَّهُ: " قد عرف أَنه إِنَّمَا رغب فِي مجالسة الْحسن؛ لما لمجالسته فِي ذَلِك من الْحَظ.

وَهَذِه الْحَال مَوْجُودَة فِي مجالسة ابْن سِيرِين -أَيْضًا- فَكَأَنَّهُ قَالَ: جَالس هَذَا الضَّرْب من النَّاس"(٣).

ثم بين أنه عَلى ذَلِك جرى النَّهْي فِي هَذَا الطرز من القَوْل فِي قَوْله -تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ (٤) فَكَأَنَّهُ -وَالله أعلم- قَالَ: لَا تُطِع هَذَا الضَّرْب من النَّاس، ثمَّ إِنَّه لما رأى (أَو) فِي هَذَا الْموضع قد جرت مجْرى

(١) المحكم (س و ي) ٨/ ٦٣٩.

(٢) الخصائص١/ ٣٤٨.

(٣) المرجع السابق.

(٤) سورة الإنسان من الآية (٢٤).

(الْوَاو) تَدَرَّج من ذَلِك إِلَى غَيره فأجراها مجْرى (الْوَاو) فِي مَوضِع عَارٍ من هَذِه الْقَرِينَة الَّتِي سوغته اسْتِعْمَال (أَو) فِي معنى (الْوَاو)"[1].

وجعل منه قول الآخر[2]:

فَسِـيّـانِ حَرْبٌ أَوْ تَبُوءوا بِمِثْلِهِ وَقَدْ يَقْبَلُ الضَّـيْمَ الذَّلِيلُ المُسَـيَّرُ

أي: (فسيَّان حرب وبواؤكم بمثله)، ونظَّر له بمعنى البيت الأول: (فكان سيان ألا يسرحوا نعما، وأن يسرحوه بها) وهذا واضح.[3]

وقد ذهب الكوفيون ووافقهم بعض البصريين إلى أن حرف العطف (أو) قد يستعمل بمعنى (الواو) عند أمن اللبس؛ فيجيء في بعض الأحيان، ويراد به مطلق الجمع بين المتعاطفين[4]؛ وذلك لأنه: "لمّا كثُر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو"[5]

ويرى بعضهم أن هذا المسلك في تحوُّلِ دلالةِ (أو) ونيابتها عن (الواو) إنما يَكْثُر فيما إذا جاءت عاطفة لِمَا لا بد منه، أو لِمَا يتحتم ذِكْرُهُ ؛ وذلك كأن

(١) المرجع السابق.

(٢) البيت من الطويل غير منسوب في: الخصائص١/ ٣٤٩، المحكم (س و ي) ٨/ ٦٣٩، إيضاح شواهد الإيضاح١/ ٣٤١، شرح المفصل لابن يعيش٥/ ٧.

(٣) ينظر: الخصائص١/ ٣٤٨، ٣٤٩.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب١/ ٤٢٤، الجنى الداني٢٣٠، تمهيد القواعد٧/ ٣٤٧٤.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٩٨، الكليات للكفوي٢٠٦.

تجيء بعد: (بَيْنَ)، أو: (سَوَاء)، أو: (سِيَّان)، أو بعد كل ما يتطلب شيئين، ويستلزم اثنين(١)، كما في البيتين السابقين، وكما في قول الشاعر(٢)

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ

وبهذا نرى أن إجراء (أو) مجرى (الواو) قد حسنه أبو علي الفارسي، وهو جار على التدريج عند ابن جني لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو)، أو أنه يجوز مجيؤها بمعناها عند أمن اللبس، ويَكْثُرُ ذلك بعد: (بَيْنَ)، أو: (سَوَاء)، أو: (سِيَّان)، أو بعد كل ما يتَطَلَّبُ شيئين، ويستلزم اثنين.

(١) ينظر: الخصائص١/ ٣٤٨، ٢/ ٤٦٥، شرح المفصل لابن يعيش٥/ ٧، ٨، التذييل٤/ ٣١٩، الدر المصون٣/ ٥٤١، شرح أبيات مغني اللبيب٢/ ٣١.

(٢) البيت من الكامل لحميد بن ثور في ديوانه١١١، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٦٤، شرح الكافية الشافية٣/ ١٢٢٢، شرح ابن الناظم على الألفية٣٨٠. ووجه الاستشهاد: مجيء (أو) بمعنى (الواو)؛والذي أوجب ذلك أن (بين) لا تدخل إلا على متعدد. والمعنى أنه يصفهم بالشجاعة والنجدة، فيقول: إنهم إذا سمعوا استغاثة من أحد؛ أسرعوا لإجابته ونجدته؛ فترى من يلجم فرسه، ومن يأخذ بناصية فرسه حتى يحضر له غلامه اللجام للإسراع في نجدة المستغيث. أوضح المسالك ٣/ ٣٤٣. من الحاشية

المسألة السادسة: تقديم حروف الجر على الشرط.

قال ابن جني: " ومن ذلك قولهم: " بِأَيِّهِمْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ " فقدموا حرف الجر على الشرط، فأعملوا فيه، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله؛ لكنهم لما لم يجدوا طريقًا إلى تعليق حرف الجر استجازوا إعماله في الشرط، فلما ساغ لهم ذلك تدرجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا: (غُلَامُ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ)، و(جَارِيَةُ مَنْ تَلْقَ أَلْقَهَا)، فالاسم في هذا إنما جاز عمله في الشرط من حيث كان محمولاً في ذلك على حرف الجر."[1].

الدراسة والتحليل:

ذكر ابن جني هنا أن الإعمال في حرف الجر، وهو مقدم على الشرط، وإن كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله، وهذا يدل على أن حرف الجر قد عمل في الشرط، والأصل أن الشرط له حق الصدارة في الكلام، ولا يعمل فيه ما قبله، وبقي الشرط عاملاً للجزم في فعل الشرط وجواب الشرط، ولذلك قالوا: (بِأَيِّهِمْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ) بجزم الفعلين.

ثم تحدث عن التدريج الذي حدث في هذا الاستعمال، يقول: " فلما ساغ لهم ذلك تدرجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم فقالوا: "غُلَامُ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ "، و "جَارِيَةُ مَنْ تَلْقَ أَلْقَهَا". فالاسم في هذا إنما جاز عمله في الشرط من حيث كان محمولاً في ذلك على حرف الجر."

وقد ذكر في الخصائص بابًا وجعل عنوانه: "باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه:" وحذفت الباء لتقدم ذكرها، كما حذفت لتقدم ذكرها في

(١) الخصائص ١/ ٣٥٣.

نحو قولك: (بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ) و (عَلَى مَنْ تَنْزِلْ أَنْزِلْ) ولم تقل: (أَمْرُرْ بِهِ، ولَا أَنْزِلْ عَلَيْهِ) لكن حَذَفْتَ الحَرْفَيْنِ؛ لتقدم ذكرهما"(١).

- ونظائر هذا كثيرة – وهناك قاعدة تقول: "ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به"(٢).

وهي موجودة عند الخليل، ووجودها عنده لا يدع للشك مجالا في أن الخليل اعتمد اعتمادًا واضحًا على سياق الحال في التقعيد النحوي –قد انتهج هذا المنهج السياقي في بيان دلالة التراكيب على هذا النحو العلمي المبهر، فمن الطبيعي أن يستفيد النحاة من بعده بهذه النظرات الثاقبة، وهذا ما وجدناه عند سيبويه ومن بعده من النحاة، فيجد المتصفح كتبهم هذا المنهج متبعـًا – أيضـًا– في التقعيد والتحليل والتعليل ، فالمبرد مثلاً قد صرح بمصطلح (دلالة الحال) ومصطلح (المشاهدة). ومن نصوصه في ذلك قوله: "لولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار؛ لأن الفعل إنما يضمر إذا دل عليه دَالٌّ"(٣) وقوله: "فهذا لا يكون إلا لما تشاهد من الحال، فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل"(٤).

ولهذا عقد ابن جني بابـًا في ذلك سماه: "باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه"(٥).

---

(١)١/ ٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش١/ ١٩٤، ٣/ ٤١٥.

(٣) المقتضب ٣/ ٢٢٨.

(٤) المقتضب ٣/ ٢٦٤.

(٥) الخصائص١/ ٢٨٥.

ومعنى التدرج هنا:

أولاً: قولهم: "بِأَيِّهِمْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ"، قدموا حرف الجر على الشرط؛ فأعملوه فيه.

ثانيا: التدريج في الاستعمال، إلى أن قالوا: "غُلَامُ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ" و:"جَارِيَةُ مَنْ تَلْقَ أَلْقَهَا"؛ ولهذا ذكر ابن جني: "فلما ساغ لهم ذلك تدرجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم".

ويدل هذا على أن تقديمهم حرف الجر على الشرط، أجاز لهم التدريج في الاستعمال بأن أضافوا إليه الاسم؛ وهو ما استدل به ابن جني:" فالاسم في هذا إنما جاز عمله في الشرط من حيث كان محمولاً في ذلك على حرف الجر." (١)

وعندما كان الاستفهام مثل الشرط، في حق الصدارة جاز فيه ما جاز في الشرط، ومن ثم جاز: بأيِّهم تمرُّ؟ غلامَ مَنْ تضربُ؟ وجميع هذا حكمه في الاستفهام حكمه في الشرط من حيث كان الاستفهام له صدر الكلام كما أن الشرط كذلك.

وقد ذكر سيبويه ذلك في باب سماه " هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازى بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء" حيث قال فيه: " وذلك قولك: على أيِّ دابَّةٍ أُحْمَلْ أُرْكِبْهُ، وبِمَنْ تُؤْخَذْ أُوخَذْ بِهِ. هذا قول يونس والخليل جميعًا.فحروف الجرّ لم تغيّرها عن حال الجزاء كما لم تغيّرها عن

(١) الخصائص١/ ٣٥٢.

حال الاستفهام. ألا ترى أنّك تقول: بمن تـمرُّ؟ وعلى أيّها أركبُ؟ فلو غيّرتها عن الجزاء غيّرتها عن الاستفهام.(١).

فإن قلت:" (بِمَنْ تَمُرُّ بِهِ أَمُرُّ) و: (عَلَى أَيِّهِمْ تَنْزِلُ عَلَيْهِ أَنْزِلُ) (رَفَعْتَ)، وصارت بمعنى: (الذي)، وصارت: (الباء) الداخلة في: (منْ) لـ(أَمُرُّ) و:(الباء) في: (بِهِ) لـ(تَمُرُّ)، وقد يجوز أن تجزم (بِمَنْ تَمْرُرْ).(٢).

ولأدوات الشرط حق الصدارة في الكلام، ومثله الاستفهام ، ولهذا لا يجيز ابن يعيش أن يعمل في أسماء الشرط شيء قبله، إلا أن يكون العامل خافضـًا، حيث قال:" الشرط كالاستفهام له صدر الكلام؛ ولذلك لا يعمل في أسماء الشرط شيء مما قبله، ولا يتقدم عليه من كان في حيزه، إلا أن يكون العامل خافضـًا، فإنه يجوز تقديمه على المجرور، إذا كان في صلة ما بعده، أو مبتدأ، نحو قولك:" بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ" و:"عَلَى مَنْ تَنْزِلْ أَنْزِلْ" فـ(الباء) وما اتصلت به في موضع نصب بالفعل (تَمْرُرْ)، وكذلك على ما بعده من المجرور في موضع نصب بفعل الشرط؛ وإنما ساغ تقديمه هنا؛ لأن الجار يتنزل منزلة الجزاء مما يعمل فيه، ولذلك يحكم على موضعها بالنصب."(٣)

فعلى هذه جاز: بِأَيِّـهِمْ تَمْرُرُّ؟ غُلَامَ مَنْ تَضْرِبُ؟، فأما قولهم(٤):" أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِهِ "

(١) ينظر: الكتاب٣/ ٧٩، وشرحه للسيرافي٣/ ٢٧٨.

(٢) الأصول في النحو٢/ ١٦١.

(٣) شرح المفصل ٥/ ١١٧، ١١٨.

(٤) ينظر قولهم في: الكتاب٣/ ٧٥، وشرحه للسيرافي٣/ ٢٧٤، وفيه دليل على جواز المجازاة بعد ظروف الزمان المضافة.

فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ، أي: أَتَذْكُرُ إِذِ النَّاسُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِهِ؟ فلما باشر المضاف غير المضاف إليه في اللفظ أشبه الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ فلذلك أجازوه في الضرورة.

فإن قيل: فما الذي يمنع من إضافته إلى الشرط وهو ضرب من الخبر؟

قيل: لأن الشرط له صدر الكلام؛ فلو أضفت إليه لعلقته بما قبله، وتانك حالتان متدافعتان.

فأما "بأيِّهم تمررْ أمررْ" ونحوه فإن حرف الجر متعلق بالفعل بعد الاسم والظرف في قولك:" أَتَذْكُرُ إِذْ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِهِ" متعلق بقولك: " أَتَذْكُرُ"، وإذا خرج ما يتعلق به حرف الجر من حيز الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهم به، ولا المشروط به."[1]

(١) الخصائص ١/ ٣٥٣.

المسألة السابعة: حكاية الأسماء النكرات بـ(مَنْ)

جعل ابن جني من باب التدرج قولهم: ضَرَبَ مَنٌ مَنًا، يقصدون: ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلًا، فقال:" ومن ذلك قولهم في الاستثبات عمن قال: ضَربْتُ رَجُلًا: مَنًا، و: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ: مَنِي، و:عِنْدِي رَجُلٌ: مَنُو، فلما شاع هذا، ونحوُهُ عنهم؛ تدرَّجوا منه إلى أن قالوا: "ضَرَبَ مَنٌ مَنًا"، كقولك:" ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلا"[1].

الدراسة والتحليل:

حكايات النكرات بمن على لغتين:

-منهم من يلحق علامة على الإعراب خاصة، وهي في الرفع واو، وألف في حال النصب، وياء في حال الخفض، سواء كان مثنى، أو مجموعا، أو مفردا، أو مذكرا، أو مؤنثا، فإذا قال: قام رجل، قلت: منو؟، وإذا قال: رأيت رجلًا، قلت: منًا؟، وإذا قال: رأيت رجلين، قلت: منًا؟، وإذا قال: رأيت رجالًا، قلت: منًا؟، وإذا قال: مررت برجل، قلت: مني؟، وإذا قال: مررت برجلين، قلت: مني؟، وإذا قال: مررت برجالٍ، قلت: مني؟.[2]

ويرى ابن مالك وابنه وأبو حيان والشاطبي وغيرهم[3] أن تلك الحركات حركات حكاية الإعراب، وليست إعرابا، ثم تشبع بعد ذلك تلك الحركات،

---

(١) الخصائص١/ ٣٥٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٤٠٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/ ٤٦٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية٤/ ١٧١٧، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك٥٣٠، الارتشاف٢/ ٦٨٢، شرح ألفية ابن مالك لابن الوردي٢/ ٦٧١، المقاصد الشافية٦/ ٢٣٦، التصريح٢/ ٤٨٤.

فيتولد منها الأحرف الثلاثة: الألف، والواو، والياء، فمن الفتحة الألف، ومن الضمة الواو، ومن الكسر الياء.

وهذا كله حكاية الأحوال الثلاثة التي لِلْمُنَكَّرِ الْمَحْكِيِّ، وهي الرفع والنصب والجر، فتقول إذا حكيت (جاءني رجل): منو؟ ، أو (رأيت رجلاً): منا؟ أو (مررت برجل) مني؟(١)

ومنهم من يلحق علامة على الإعراب، وهي الواو في الرفع، والألف في النصب، والياء في الخفض، كما تقدم، ويلحق علامة على التثنية والجمع، وعلامة على التأنيث، فإذا قال: قام رجل، قلت: منو؟، ورأيت رجلا، قلت: منًا؟، ومررت برجل، قلت: مني؟، وإذا قال: قامت هند، قلت: مَنْةٌ؟، وإذا قال: مررت بهند، قلت: بِمَنْةٍ؟، وإذا قال: قامت الهندان، قلت:مَنْتَانِ؟، وإذا قال: رأيت الهندين، قلت منتين؟، وإذا قال: مررت بالهندين، قلت: بِمَنْتَيْنِ؟، وإذا قال: قام رجال، قلت: مَنُونَ؟، وإذا قال: رأيت رجالا، قلت: مَنِينَ؟، وإذا قال: مررت برجال، قلت: بمنين؟، وإذا قال: قامت الهندات، قلت: مناتٌ؟، ورأيت الهندات، قلت: مناتٍ؟، ومررت بالهندات، قلت: بمناتٍ؟، وهذه العلامة التي تلحق (من) تحذف في الوصل في اللغتين جميعا(٢).

وقيل: إن وجوب تقديم معمول الفعل إذا كان اسم استفهام هو مذهب البصريين، زعموا أن أسماء الاستفهام كلها لها الصدر، سواء أكان في ابتداء الاستفهام أم قصد بها الاستثبات، ولم يحفظوا من تقديم العامل عليها في الاستثبات إلا قولهم: "ضَرَبَ مَنْ مَنًا"، واعتقدوا شذوذه.

وأما الكوفيون فإنهم فصلوا في الاستفهام، فما كان في ابتداء الاستفهام وافقوا فيه البصريين، وما كان يقصد به الاستثبات فإنه لا يلزم الصدر، حكى

(١) ينظر: المراجع السابقة.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/ ٤٦٨.

الكسائي:" ضَرَبَ مَنٌ مَنًا "، بالإعراب، و:"ضَرَبَ مَنْ مَنًا"، ببناء (مَنْ) الأولى، و:"ضَرَبَ غُلَامُ مَنٍ مَنًا"، بالإعراب، و:"ضَرَبَ غُلَامُ مَنْ مَنًا"، ببناء الأولى(١).

وحكى يونس-أيضًا- أن بعض العرب يعرب (مَنْ)، ويحكي بها النكرات كما يحكي بـ(أيّ)، وحكى أنهم يقولون: "أَكْرَمَ مَنٌ مَنًا"(٢).

وقد حُكِم على هذا السماع- مِن إعراب: (مَنٌ) الأولى بالرفع بجعلها فاعلا، و:(مَنًا) الثانية بالنصب بجعلها مفعولا- بالبعد والشذوذ؛ لأنه لا تكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير(٣).

وقد وجَّه ابن جني هذه اللغة قياسا بتوجيهين:

الأول: أنّه جرّد "مَنْ" من الدلالة على الاستفهام، حتى صارت اسمًا كسائرِ الأسماء، يجوز إعرابُها، وتثنيتُها، وجمعُها، كما جرّدوا "أيًّا" من الاستفهام، حين وصفوا بها، فقالوا: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ"، أيْ: كَامِلٍ، حيث قال في باب في خلع الأدلة:"من ذلك حكاية يونس قول العرب: " ضَرَبَ مَنٌ مَنًا "، أيْ: إنسانٌ إنسانًا، أو رجلٌ رجلًا؛ أفلا تراه كيف جرد

(١) ينظر: ارتشاف الضرب٣/ ١٤٦٨، التذييل٧/ ٣٧، المساعد١/ ٤٣٤، تمهيد القواعد٥/ ٢٤٩٧.

(٢) ينظر: الكتاب٢/ ٤١١، شرحه للسيرافي٣/ ١٧٤، التعليقة٢/ ١١٣، المساعد٣/ ٢٦٩، تمهيد القواعد٩/ ٤٥٥٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٤١١، شرحه للسيرافي٣/ ١٧٦، شرحه للرماني٧٣٧، التعليقة٢/ ١١٥، شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٤٢٠، التصريح٢/ ٤٨٣، حاشية الصبان١٧٩٩.

"مَنْ" مِنْ الاستفهام؛ ولذلك أعربها. ونحوه قولهم في الخبر: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رِجُلٍ. فجرَّدَ "أيًا" من الاستفهام، أيضًا[1].

ثم نظَّر لها بـــ"كيف" لما خُلِعَتْ عنها دلالة الاستفهام، فقال:"ولا يجوز أن تكون (كيف) هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام؛ لأنها لو خلعت عنها لوجب إعرابها؛ لأنها إنما بنيت؛ لتضمنها معنى حرف الاستفهام،، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها، كما أنه لما خلعت دلالة الاستفهام عن (مَنْ) أعربت في قولهم: "ضَرَبَ مَنٌ مَنًا". وكذلك قولك: "مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ،، لما خلعت عنها دلالة الاستفهام ، جرت وصفًا. وهذا واضح جَلِيٌّ". [2]..

الثاني: أنه من باب التدرج؛ حيث إن العرب قد حكوا الأحوال الإعرابية الثلاثة التي لِلْمُنكَّرِ الْمَحْكِيِّ، وهي الرفع والنصب والجر، فقالوا إذا حكوا: (جَاءَنِي رَجُلٌ): مَنُو؟ ، أو: (رَأَيْتُ رَجُلاً): مَنًا؟ أو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ): مَنِي؟ فلما شاع هذا، ونحوُهُ عنهم، واستقر، تدرَّجوا منه إلى أن قالوا: "ضَرَبَ مَنٌ مَنًا"، فأعرب: (مَنٌ) فاعلا، و:(مَنًا) مفعولا، كقولك: ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلًا[3].

وبهذا نجد أن ابن جني قد انتصر لهذه اللغة الواردة عن العرب- التي حكاها يونس، والكسائي، وبَيَّنَ وجهَهَا ومُسَوِّغَها- فلم يصفها ببعد ولا بشذوذ، كما فعل سيبويه وغيره.

---

(1) ينظر: الخصائص١/ ١٣٠، ٢/ ١٧٩، ١٨٤، المحكم١٠/ ٤٧٠، شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٤٢٠، التصريح٢/ ٤٨٣.

(2) ينظر: الخصائص ٢/ ١٨٤، التصريح٢/ ٤٨٣.

(3) ينظر الخصائص١/ ٣٥٠.

المبحث الثالث: التدريج الصرفي

المسألة الأولى: التدريج في الفعل المسند للمفعول

قال ابن جني:" ونحوٌ من ذلك ما جاء عنهم من (أفعلته) فهو (مفعول)، وذلك نحو: (أَحْبَبْتُهُ، فهو (مَحْبُوبٌ)، و(أَجَنَّهُ) اللهُ، فهو (مَجْنُونٌ)، و(أَزْكَمَهُ) فهو (مَزْكُومٌ)، و(أَكَزَّهُ) ،فهو (مَكْزُوزٌ)(١)، و(أَقَرَّهُ) فهو (مَقْرُورٌ)(٢)، و(آرَضَهُ) اللهُ، فهو (مَأْرُوضٌ)(٣)، و(أَمْلَأَهُ) اللهُ، فهو (مَمْلُوءٌ)(٤)، و(أَضْأَدَهُ) اللهُ، فهو (مَضْئُودٌ)(٥)، و (أَحَمَّهُ) الله –من الحُمَّى– فهو (مَحْمُومٌ)، و(أَهَمَّهُ) –من الهم– فهو (مَهْمُومٌ)، و(أَزْعَقْتُهُ) فهو (مَزْعُوقٌ)، أي: مَذْعُورٌ."(٦)

الدراسة والتحليل:

الأصل أن تتغير صورة الفعل عند إسناده إلى المفعول، وتتحد عدته سواء أسند إلى الفاعل، أو المفعول: (ضُرِبَ زيدٌ، وَضَرَبَ، وأُكْرِم، وَأَكْرَمَ)، وقد خرجت مواضع عن هذا الأصل أحيانا؛ فغيروا صيغة الفعل مع نقصان عدد أحرفه عن المعتاد، فقالوا في(أَزْكَمَهُ اللهُ): زُكِمَ، وفي (آرَضَهُ اللهُ): أُرِضَ، وفي (أَحْبَبْتُهُ): حُبَّ، وفي (أَجَنَّهُ اللهُ): جُنَّ، إلى غير ذلك من الأفعال.

---

(١) (أكزه) بمعنى: أصابه بالكزاز، وهو تشنج يصيب الأسنان من شدة البرد.لسان العرب: (كزز) .

(٢) القر: البرد. جمهرة اللغة: (قرر)

(٣) (آرضه) بمعنى: أزكمه. الصحاح ، ولسان العرب، وتاج العروس: (أ ر ض).

(٤) أَمْلأَه اللهُ، أَي: أَزكمه. الصحاح، ولسان العرب وتاج العروس(ملأ).

(٥) أَضْأَدَه اللهُ، أي: أَزْكَمَه، فهو مُضْأَدٌ. العين والصحاح ولسان العرب: (ضأد).

(٦)الخصائص٢/ ٢١٨.

وقد بين ابن جني أن السر في هذا التغيير بالنقصان في الفعل، هو التدرج النحوي؛ لأنّ العرب لمَّا قوِى في أنفسها أمرُ المفعول، حتى كادَ يلحق عندها برتبة الفاعل، خصّوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة:

أحدهما تغيير صورة المثال مسندا إلى المفعول عن صورته مسندا إلى الفاعل والعِدّة واحدة، وذلك نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ، وضُرِبَ، وَقَتَلَ وقُتِلَ، وأَكْرَمَ وأُكْرِمَ، وَدَحْرَجَ ودُحْرِجَ).

ثم جاء التدرج في الضرب الآخر بأنهم لم يرضَوا، ولم يقنعوا بهذا القَدْر من التغيير، فتجاوزوه إلى أن غيروا عدّة الحروف مع ضمّ أوّله، كما غيَّروا في الأوّل الصورة والصيغة وحدها . وذلك نحو قولهم: (أَحْبَبْتُهُ، وحُبَّ، وَأَزْكَمَهُ اللهُ، وزُكِمَ، وأَضْأَدَهُ اللهُ، وَضُئِدَ، وَأَمْلَأَهُ اللهُ، ومُلِئَ)

وهذا ضرب من تدريج اللغة عندهم؛ ألا ترى أنهم لمّا غيّروا الصيغة والعِدّةُ واحدة، في نحو: (ضَرَبَ وضُرِبَ، وشَتَمَ وشُتِمَ)، تدَّرجوا من ذلك إلى أن غيّروا الصيغة مع نقصان العدّة، نحو:(أَزْكَمَهُ اللهُ، وزُكِمَ، وآرَضَهُ اللهُ، وَأُرِضَ)(١).

فقد جاء التدرج هنا في نقص عدد الحروف من (أَفْعَلَ) إلى (فُعِل)، فقيل في (أَزْكَمَهُ اللهُ): زُكِمَ، وفي (آرَضَهُ اللهُ) : أُرِضَ، وفي (أَحْبَبْتُهُ): حُبَّ، وفي (أَجَنَّهُ اللهُ): جُنَّ ، وفي (أَضْأَدَهُ اللهُ): ضُئِدَ، وفي (أَمْلَأَهُ اللهُ): مُلِئَ.

والباعث لهم على هذا التدرج وهذا التغيير مزيد عنايتهم بالمفعول.

---

(١) ينظر في الخصائص٢/ ٢١٨، والمحكم والمحيط الأعظم١/ ١٥٦-١٥٧، ولسان العرب ١٠/ ١٤٢، والأشباه والنظائر١/ ٣٨٤.

ثم إن هذا التدرج كان علة لما جاء على (أَفْعَلْتُهُ)، فهو (مَفْعُولٌ)؛ ووجهه أنه محمول على (فُعِلَ)، وقياسه أن يكون على (مُفْعَل)، وذلك نحو (أَحْبَبْتُهُ)، فهو (مَحْبُوبٌ)، و(أَجَنَّهُ)، فهو (مَجْنُونٌ) و(أَزْكَمَهُ)، فهو (مَزْكُومٌ). و(أَكَزَّهُ)، فهو (مَكْزُوزٌ)، و(أَقَرَّهُ)، فهو (مَقْرُورٌ)، و(آرَضَهُ) الله، فهو (مَأْرُوضٌ)، و(أَمْلَأَهُ) الله، فهو (مَمْلُوءٌ). و(أَضْأَضَهُ)، فهو (مَضْؤُودٌ)، و(أَحَمَّهُ) الله، فهو (مَحْمُومٌ)، و(أَهَمَّهُ) من (الْهَمِّ)، فهو (مَهْمُومٌ)، و(أَزْعَقْتُهُ)، فهو (مَزْعُوقٌ)، أيْ: مَذْعُورٌ. ومثله ما أنشدناه أبو علي من قوله(١):

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ جَرَىٰ وَهْوَ مَوْدُوعٌ وواعِدُ

وأما (أَحْزَنَهُ) الله، فهو (مَحْزُونٌ)، فقد حمل على هذا، أيضا.

وقد قالوا فيه –أيضا–: (مُحْزَنٌ) على القياس، ومثله قولهم: (مُحَبٌّ) ومنه بيت عنترة(٢):

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّيْ غَيْرَهُ مِنّيْ بِمَنْزَلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

(١) من الطويل، وهو لخفاف بن ندبة السلمي في الفروق بين الحروف الخمسة٢٣ ، المساعد٣/ ٢٥٥. قال ابن جني في المحتسب٢/ ٢٤١:" وكان قياسه أن يكون (مودع)؛ لأنه من (أودعته)، فودع يدع، وهو (وادع)، ولا يقال : ودعته في هذا المعنى، فيقال: مودع، كوضعته، فهو موضوع".

(٢) من الكامل، وهو في ديوانه١٩١، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٧٣، والتذييل ٦/ ١٤، ١٠/ ٣٠١، المساعد٢/ ١٨٩.

ومثله قول الأخرى هند بنت أبي سفيان أخت معاوية -رضي الله عنهما- وهي ترقص ابنها عبد الله[1]:

لأُنْـــكِـــحَـــنَّ بَـــبَّـــةْ
جـــارِيـــةً خِـــدَبَّـــةْ
مُـــكْـــرَمَـــةٌ مُـــحَـــبَّـــةْ
تُـــحِـــبُ أهْـــلَ الـــكَـــعْـــبَـــةْ

غير أن سيبويه قد ذكر هذا في بابِ مَا جَاءَ (فُعِل) مِنْهُ على غير (فَعَلْته)، فرأى أنه قد جاء على قياس فِعْل لم يُسْتَعْمَلْ، فأحزنته وأحببته-مثلا- إذا قلت فيها محزونٌ ومحبوبٌ فقد جاء على غير أحزنت وأحببت، وهو حببت، وحزنت[2].

ومثل ذلك حكى الأنباري فتساءل قائلا:" كيف قالوا: رَجُلٌ مَحْبُوبٌ، ولم يقولوا: حَبَّ فُلَانٌ فُلَانًا؟ فقالوا: قد يُنطق بالدائم على بناء فعل لا يُتكلم به. من ذلك قولهم: رَجُلٌ مَجْنُونٌ، ثم قالوا في الماضي: أَجَنَّهُ اللهُ. فبنوا الدائم على (جَنّ)، ولم يبنوه على (أَجَنّ). ولو بنوه عليه لقالوا: رَجُلٌ مُجَنٌّ"[3].

(١) من الرجز، وهو من شواهد اللامع العزيزي١٨٥، شرح المفصل١/ ١٠٥، تمهيد القواعد٢/ ٥٩١.

(٢) ينظر: الكتاب٤/ ٦٧، الأصول في النحو٣/ ١١٢، التعليقة٤/ ١٣٦.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس١/ ٣٣١..

فإذا كان فعله مستخدما عند العرب، مثل قولهم: (حَبَبْتُ)[1] فقد شرط مجيئه على مفعول قياسا.[2]

وذكر السيرافي وابن سيده[3] أن منه قول الشاعر[4]:

فَوَاللهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَوْ كَانَ أَدْنَىٰ مِنْ عُبَيْدٍ ومِشْرَقِ

وقد ذكرا -أيضا- أن غير سِيبَوَيْه يرى أَن هَذِه الْأَشْيَاء الَّتِي لَيست من أَفعَال الْآدَمِيّين، وَقد جَاءَت على (مفعول) وفِعْله مِمَّا لم يُسَمَّ فَاعله إِذا نُسِب الْفِعْل إِلَى الله -عزّ وجلّ -كَانَ على أَفْعَلَ، نَحْو: أجنَّهُ الله وأسَلَّه وأَزْكَمَهُ وأَوْرَدَه، أَيْ: فَعَلَ اللهُ بِهِ ذَلِك، وَمِمَّا أورَدَه غير سِيبَوَيْه من هَذَا النَّحْو: مَحْزونٌ ومَزْكومٌ ومَكْزوزٌ ومَقْرورٌ[5].

ونسب ابن سيده إلى أبي عبيد العِلَّةَ في ذلك؛ لأنهم إنما يَقُولُونَ فِي نحو ما كَانَ على أَفْعَلَ، نَحْو: أجنَّه الله، وأسَلَّه، وأزكمَه: قد (فُعِلَ) ثمَّ بُنِي (مَفْعُولٌ) على هَذَا. فأبو عبيد يرى حَمْلَهُ على (فُعِلَ)، فيجيء اسم المفعول منه على (مفعول)، فيقال: مَجْنُونٌ، ومَسْلُولٌ، ومَزْكُومٌ.

لكن ابن سيده لم يرتض قوله هذا؛ لأنه بنى المسألة على التدرج، ولم يقل: إن اسم المفعول جاء على قياس فِعْل لم يُسْتَعْمَلْ، حيث قال:" قَالَ أَبُو

(١) ينظر في الكتاب٤/ ٦٧، وحكاها الأنباري عن الكسائي والفراء، الزاهر١/ ٣٣١، وينظر في كتاب الألفاظ لابن السكيت باب الحب١/ ٣٣٨.

(٢) ينظر الكتاب٤/ ٦٧، الأصول في النحو٣/ ١١٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه٤/ ٤٤٦، والمخصص٤/ ٣٠٨.

(٤) من الطويل، لغيلان بن شجاع النهشلي في الانتصار لسيبويه على المبرد٢٥١، لسان العرب، وتاج العروس (حبب) بدائع الفوائد٢/ ٥٢٤، وشرح أبيات مغني اللبيب٦/ ١١٨.

(٥)ينظر: شرح كتاب سيبويه٤/ ٤٤٧، والمخصص٤/ ٣٠٨.

عبيد: وَإِنَّمَا ذَلِك؛ لأَنهم يَقُولُونَ فِي هَذَا كُله: قد (فُعِل)، ثمَّ بُنِي (مفعول) على هَذَا، قَالَ: وَلَا يَقُولُونَ: حَزَنَه الأمرُ، وَيَقُولُونَ: يحْزُنه، وَهَذَا خُلْف من نقْله، وَإِنَّمَا أوردته؛ للتحذير من اعْتِقَاده، وَقد قدّمت من كَلَام سِيبَوَيْه مَا دلَّ على ذَلِك، وحَزَنه مَقولة كثيرةٌ(١).

وقد عد من لم يلحظ التدرج في هذه المسألة مجيءَ (أفعلته) على (مفعول) من هذا الباب شاذًّا(٢)

فالفارابي وغيره عَدَّ: (أَكَزَّهُ)، فهو (مَكْزُوزٌ)، و(أَقَرَّهُ)، فهو (مَقْرُورٌ)، من الشواذ(٣).

وقال صاحب الكناش: "وأمّا اسم المفعول من الزائد على الثلاثي مطلقا فصيغته مثل صيغة اسم الفاعل، إلّا أنّ اسم المفعول يفتح ما قبل آخره؛ فرقا بينه وبين اسم الفاعل نحو: (مستخرَج ومدحرَج)، بفتح الرّاء فيهما، وشذّ في هذا الباب ما ورد بخلاف ذلك نحو: أَزْكَمَهُ البَرْدُ، فهو مَزْكُومٌ، وأَحَمَّهُ اللهُ، فهو مَحْمُومٌ، وأَجَنَّهُ، فهو مَجْنُونٌ، فإنّ قياس هذه المفاعيل أن يقال: مُزْكَمٌ ومُحَمٌّ ومُجَنٌّ، على (مُفْعَل)، مثل (مُكْرَم)، لا على (مفعول)؛ لأنها ليست من الثلاثي"(٤).

(١) المخصص ٤/ ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) التبيان٢/ ٧١٥، والكناش(١/ ٣٣٢)، والدر المصون٦/ ٣٨٩.

(٣) معجم ديوان الأدب٣/ ١٥٨، وينظر الصحاح٢/ ٧٩١، شمس العلوم٨/ ٥٣٣٣، مختار الصحاح٢٥٠، لسان العرب٥/ ت٨٣، المصباح المنير٢/ ٤٩٦، تاج العروس١٣/ ٣٨٨.

(٤) الكناش١/ ٣٣٢.

المسألة الثانية: حذف فاء الكلمة على القياس.

قال ابن جني: "ومن ذلك حذفهم الفاء -على القياس-من (ضِعَة، وقِحَة)؛ كما حُذِفَتْ من (عِدَةٍ، وَزِنَةٍ) ثم إنهم عدلوا بها عن (فِعْلَةٍ) إلى (فَعْلَةٍ) فأقروا الحذف بحاله، وإن زالت الكسرة التي كانت موجبة له، فقالوا: (الضَّعـَة، والقَحَة)، فتدرَّجوا بـ(الضِّعة والقِحَة) إلى (الضَّعـَة، والقَحَة)" (١).

الدراسة والتحليل:

أشار ابن جني إلى أن العرب قد حذفت الفاء؛ وهذا قياسًا على (ضِعَة) و(قِحَة) كما حذفت من(عِدَةٍ) و (زِنَـةٍ)، ويدل ذلك على أن الأصل في (ضِعَة): (وِضْعَة)، على وزن (فِعـْلَة)، ثم تأتي مرحلة التَّدَريج اللغوي، بالعدول عن الكسر إلى الفتح، أيْ: من (فِعـْلَة) إلى (فَعـْلَة)، وإقرار الحذف رغم زوال الكسرة التي كانت موجبة له، وهذا ما ذكره ابن جني بقوله:" ثم إنهم عدلوا بها عن (فِعـْلة) إلى (فَعـْلة)، فأقروا الحذف بحاله، وإن زالت الكسرة التي كانت موجِبة له فقالوا: (الضَّعـَة، والقَحَة)، فتدرَّجوا بـ(الضِّعة والقِحَة) إلى (الضَّعـَة، والقَحَة)."(٢).

ومما جاء محذوفًا شذوذًا قولهم:(وضُعَ الرَّجُلُ، بالضَّمِّ ضَعَةً، وَوَقُحَ قَحَةً)، حكاهما الأخفش(٣)، وشذ -أيضًا- قولهم في (الصِّلَة)، (صُلَة)، بضم (الصاد)، وكان القياس إذا بني على (فُعلة) بالضم أن يقال: (وُصْلَة)، لكن لما كان قد حذفت الواو حين بنوه على (فِعْلَة) بالكسر، فقالوا: (صِلَة)، أجروا (فُعْلَة) مجرى (فِعْلَة)، على وجه الشذوذ عليها.(٤)

(١) الخصائص ١/ ٣٥٢، وينظر المحتسب٢/ ١٨٧.

(٢) الخصائص ١/ ٣٥٢.

(٣) تنظر حكاية الأخفش في: الأصول في النحو ٣/ ٣٧٤.

(٤) مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط ٢/ ٢٤٩، وينظر: ارتشاف الضرب١/ ٢٤١، وتمهيد القواعد١٠/ ٥١٩٥.

وهذا دليل على التَّدْريج اللغوي، وهو الانتقال من الكسر إلى الفتح، فأجازوا الحذف بحاله، وإن زالت الكسرة التي كانت موجِبة له، وهذا وضحه ابن جني بقوله: "فتدرَّجوا بالضِّعة والقِحة إلى الضَّعـَة، والقَحَة".(١).

وقد ذهب ابن جني إلى عكس ما ذهب إليه المبرد، من أن الفتح في (فَعـْلة) للحرف الحلقي، وإنما هي هكذا على الأصل، يقول: "وهي عندنا فَعـْلة، كـ (قَصْعة)، و(جَفـْنة)، لا أن فتحت لأجل الحرف الحلقي فيما ذهب إليه محمد بن يزيد."(٢).

ومعنى هذا أن التدريج الذي حدث، جاء كما يلي:

أولاً: (وِضْعَة) جاءت على وزن (فِعـْلة) ثم حذفت (الواو) التي تقابل (فاء) الكلمة، فصارت (ضِعة).

ثانيـًا: التدريج من (فِعـْلة) بالكسر، إلى (فَعـْلة) بالفتح، وإقرار الحذف، ومن ثم قالوا: (الضَّعة.) والقياس يقتضي إقرار الواو (الوَضْعة) بإقرار (الواو)؛ لزوال (الكسر)، والعدول عنه إلى (الفتح)، ولكنها صارت مع ذلك (الضَّعَة) بحذف الفاء. ولهذا قال ابن جني:" فأقروا الحذف بحاله، وإن زالت الكسرة التي كانت موجِبة له، فقالوا: (الضَّعـَة، والقَحَة) " (٣).

(١) الخصائص١ / ٣٥٢.

(٢) السابق.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٧٠، المقتضب ١/ ٨٨-٨٩، الخصائص ١/ ٣٥٢، الممتع ص ٢٨٣، لسان العرب (وضع).

المسألة الثالثة: إبدال الواو ياء في (دَيَّمت السَّماء).

قال ابن جني:" ومن التدريج في اللغة قولهم: (دِيمة ودِيمَ) واستمرار القلب في العين؛ للكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك؛ لمّا كثر وشاع إلى أن قالوا: (دَيَمَّتِ) السماء، و(دَوَّمَت)، فأمّا (دَوَّمَت) فعلى القياس، وأما (دَيَّمَت)؛ فلاستمرار القلب في (دِيمة ودِيَم) ،أنشد أبو زيد(١):

هُوَ الجَوَادُ ابنُ الجَوَادِ بْنِ سَـبَلْ إِنْ دَوَّمُوا جَادَ وإِنْ جَادُوا وَبَلْ

ورواه –أيضا–(دَيَّمُوا) بالياء نعم، ثم قالوا: دامتِ السماء، تدِيم، فظاهر هذا أنه أجري مجرى باع يبيع وإن كان من الواو"(٢).

الدراسة والتحليل:

الدِّيمَةُ: مَطَرٌ يَدُومُ مع سُكُونٍ، وقيلِ: يَدُومُ خمسةً أو سِتَّةً، وقِيلَ: يومًا وليلةً. والجَمْعُ: دِيَمٌ. غُيِّرَتِ الواوُ في الجَمْعِ؛ لتَغَيُّرِها في الواحد. وما زالَت السّماءُ دَوْمًا، ودَيْمًا دَيْمًا –الياءُ على المُعاقَبَةِ – أي: دايِمَةَ المَطَر. وحكى بَعضهُم: دامَتِ السّماءُ تَدِيمُ، ودَوَّمَتْ، ودَيَّمَتْ.(٣).

(١) من الرجز، وهو في شرح القصائد السبع الطوال٥٥٨، شرح التصريف للثمانيني٣١٥، وشمس العلوم١/ ٥٨، وتوجيه اللمع ٥٥٤.

(٢) الخصائص١/ ٣٥٦.

(٣) ينظر: المحكم باب الدال والميم والواو، ٩/ ٤٤٤، تاج العروس (دوم) ٣٢/ ١٨٢.

وقد افترض ابن جني كون(دَيَّمَتْ السَّمَاءُ) من (فَعِل، يَفْعِل) من الواو، فقال: "فإن قلت فلعله (فَعِل يَفْعِل) من الواو، كما ذهب الخليل في: (طَاحَ يَطِيحُ، وتَاهَ يَتِيهُ)"(١)

وأجاب عن هذا الافتراض بأن: " حَمْلَه على الإبدال أقوى؛ ألا ترى أنه قد حُكي في مصدره "دَيْمـًا" فهذا مُجتذَبٌ إلى الياءِ مُدَرَّجٌ إليها، مأخوذٌ به نَحْوَهَا" (٢)

ثم افترض كون الياء في (دَيَّمَت) لغةً، فقال: "فإن قلت: فلعلّ الياء لغةٌ في هذا الأصل كالواو، بمنزلة: ضَارَه يَضِيرُهُ ضَيْرًا، وضَارَهُ يُضُورُهُ ضَوْرًا"(٣).

ثم أجاب بأن هذا يبعد لـ: " اجتماع الكافةّ على قولهم: الدوام، وليس أحد يقول: الديام"(٤)

ثم خلص إلى أنه من باب التدريج لـ: "أن العارض في هذا الموضع، إنما هو من جهة الصنعة لا من جهة اللغة"(٥).

---

(١) الخصائص١/ ٣٥٦، والتمام١٨٥، وينظر: الكتاب٤/ ٣٤٤، الأصول في النحو٣/ ٢٨١.

(٢) الخصائص١/ ٣٥٦.

(٣) الخصائص١/ ٣٥٦.

(٤) الخصائص١/ ٣٥٧، سر صناعة الإعراب٢/ ٢٤١، وينظر: شرح التصريف للثمانيني٣١٥، النهاية في غريب الحديث والأثر(دوم)٢/ ١٤٨.

(٥) الخصائص١/ ٣٥٧.

فهو بذلك قد جعل حَمْله على الإبدال أقوى؛ فقد حُكِي في مصدره (دَيْمًا)، فهذا مُجتذَب إلى الياء مُدَرَّج إليها، مأخوذ به نحوهَا؛ وذلك تشبيها، وحملا لها على (دِيمَة ودِيَم)؛ تأثرا بما حدث فيهما من قلب؛ لاستمرار القلب فيهما- وإن كان القلب في (دَيَّمْت) لا ينقاس؛ لعدم وجود الكسرة قبل الواو لتُقْلَبَ ياءً- وذلك لأنهم: "قد يشبهون الشيء بالشيء، وليس مثلَه في جميع أحواله."(١).

فعلى ذلك تكون (دَوَّمَت) السماءُ على القياس، وتكون (دَيَّمَت) السماء -أيضا- مقبولة غير مرفوضة؛ لأن إبدال الواو ياء في الفعل (دَيَّمَت) جاء تأثرًا بما حدث من إبدال في الاسم (دِيمَة)، وذلك على التدريج؛ لاستمرار القلب.

(١) الكتاب١/ ١٨٢.

المسألة الرابعة: الشذوذ في:(مَوْأَلَة وحَيْوَة)؛ لكونهما علمين

ذكر ابن جني في باب اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله في الأجناس: أننا نرى مجيء ما جاء منه شاذا عن القياس؛ لمكان كونه (علما)، ثم ذكر من ذلك: (مَوْأَلَة، وحَيْوَة) علمين، وأن الأولى قد جاءت على (مَفْعَلَة)؛ شذوذًا، والثانية قد صُحِّحَتْ، فلم يُقَلْ فيها: (حَيَّة)، كما هو القياس(١)؛ بسبب التدريج، حيث قال: "أما (مَوْأَلَة) عَلَمًا، فإن كان من (وأل)، أيْ: نجا، فهو من هذا؛ وإن كان من قولهم: (جَاءَنِي وَمَا مَأَلْتُ مَأْلَهُ، ومَا شَأَنْتُ شَأْنَهُ)(٢)، فإنه (فوعل)، وهذا على هذا سرح: سهل.

ومن ذلك قولهم في العلم: (حَيْوَة). وهذه صورة لولا (العلمية) لم يجز مثلها؛ لاجتماع (الياء والواو)، وسبق الأولى منهما بالسكون. وعلة مجيء هذه الأعلام مخالفة للأجناس هو ما هي عليه من كثرة استعمالها؛ وهم لما كَثُرَ استعماله أشدُّ تغييرًا. فكما جاءت هذه الأسماء في الحكاية مخالفةً لغيرها؛ نحو قولك في جواب (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ: مَنْ زَيْدٍ؟، و(لَقِيتُ عَمْرًا: مَنْ عَمْرًا؟، كذلك تخطوا إلى تغييرها في ذواتها بما قدمناه ذكره. وهذا من تدريج اللغة.(٣)

---

(١) ينظر: الخصائص٣/ ٣٢-٣٤.

(٢) في غريب الحديث لإبراهيم الحربي: "سَمِعْتُ ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ يَقُولُ: جَاءَنِي الْأَمْرُ، وَمَا مَأَلْتُ مَأْلَهُ ، وَلَا رَبَأْتُ رَبْأَهُ ، وَلَا شَأَنْتُ شَأْنَهُ ، وَلَا نَبَلْتُ نَبْلَهُ ، وَلَا هُؤْتُ هَوْأَهُ ، وَلَا سُؤْتُ سَوْأَهُ: إِذَا أَتَاكَ وَلَمْ تَطْلُبْهُ وَلَمْ تَرْجُهُ."١/ ٣٣٦.

(٣) الخصائص٣/ ٣٤.

الدراسة والتحليل:

إن كان (مَوْأَلَة) من (وَأَلَ) فهو مُغَيَّرٌ عن (مَوْئِلَة)؛ للعَلَمية؛ لأن ما فاؤه (واوٌ) إنما يجيء أبدا على (مَفْعِلٍ) بكسر العين، نحو: مَوْضِعٍ وَمَوْقِعٍ؛ فـــ(مَوْأَلَة) قد جاءت شاذة عن القياس(١).

و(حَيْوَة) بتصحيح (الواو) لم يأْتِ مثلُهُ من كلام العرب؛ لأنه ليس في كلامهم لفظةٌ عَينُ فعلها ياءٌ، ولامُ فعلها واو، أَلا ترى أَن سيبويه قال: ليس في كلام العرب مثل (حَيَوْت)؟(٢).

قال ابن خالويه: " ليس في كلام العرب: واوٌ وياءٌ يجتمعان، والأول ساكن في غير التصغير والمُلين من الهمزة إلا مدغمًا، نحو قولهم: يَوْمٌ وأَيَّامٌ، وأصله (أَيْوَامٌ)، وكَوَيْتُ الدَّابَّةَ كَيًّا، وأصله (كَوْيًا)، إلا أربعة أحرف: خيوان: قبيلة، وحيوة: اسم رجل، وعوى الكلب عَوْيَةٌ واحدةٌ، وضَيونٌ؛ وهو الخيطل: ذكر السنانير. "(٣)

وإنما لم يُعِلُّوا: (حَيْوَة): اسم علم لرجل، وتخطوا تغييرها في ذاتها، فلم يقولوا فيه: (حَيَّة) على القياس؛ للفرق بينها وبين (حَيَّة) اسم الجنس؛ لأن (الأعلام) يقع فيها التغيير؛ وإنما ساغ التغيير في الأعلام؛ لأن العلم في أصله مُغَيَّرٌ، ألا ترى أن (أسدًا) قد نقل من الحيوان إلى الإنسان؟ فلما كان مغيرًا بالنَّقْل، تدرجوا في ذلك، فاجترءوا على التغيير الثاني(٤).

---

(١) ينظر: الخصائص٣/ ٣٤، المحكم (وأ ل)١٠/ ٤٥٣، ولسان العرب (و أ ل) ١١/ ٧٢٠.

(٢) ينظر: الكتاب٤/ ٣٩٩، سر صناعة الإعراب١/ ١٦٤.

(٣) ليس في كلام العرب صـــ٣٠.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الإستراباذي ٢/ ٧٢٤، إرشاد السالك ٢/ ١٠٣٢، سفر السعادة ١/ ٢٤٤.

فقولهم في اسم رَجاء بن (حَيْوة): إنما (الواو) فيه بدل من (ياء)، وحسَّنَ البدلَ فيه، وصِحَّةَ (الواو)- أَيضًا- بعد ياء ساكنة، كونُه (علمًا)، والأَعلام قد يُحْتَمَلُ فيها ما لا يحتمل في غيرها؛ وذلك لكثرة الاستعمال، وهم لِمَا كثُر استعماله أشدُّ تغييرا، وكذا قولهم: (مَوْأَلَةٌ) على (مَفْعَلَة)، فلحقه التغيير في موضعين:

أَحدهما: الصيغة أو (نفسه)، والآخر الإعراب، أَما الصيغة، فمجيؤه مخالفا للباب، نحو قولهم: (مَوْظَب، ومَوْرَق، وتَهْلَل، ومَحْبَب، ومَكْوَزَة، ومَزْيَد، و(مَوْأَلة)، فيمن أَخذه من (وأَل)، ومَعْدِي كَرِبَ؛ لذلك تخطوا تغيير: (مَوْأَلَة) في ذاتها، فلم يقولوا: (مَوْئِلَة)؛ وفقا لهذه المخالفة في الصيغة، على سبيل التدريج.

وأما تغيير إعرابه، فوجود الحكاية فيه، نحو قولك في جواب من قال: رَأَيْتُ زَيْدًا: مَنْ زَيْدًا؟ وفي قول من قال: مَرَرْتُ بِعَمْرٍو: مَنْ عَمْرٍو؟، وهذا التغيير باب مختص بالأعلام، أعني: الحكاية في الإعراب، وسبب جواز ذلك فيه كثرة الاستعمال له، وما يكثر استعماله مُغَيَّرٌ عما يقل استعماله وإنما غُيِّرَ؛ لأمرين: أحدهما المعرفة بموضعه، والآخر: الميل إلى تخفيفه؛ فلذلك جاءت (مَوْأَلَة) على (مَفْعَلَة)، ولم تأت (موئلة) على (مفعِلة). وصحت (حَيْوة) بعد قلب لامها واواً، وأَصلها (حَيَّة)، كما أَن أَصل: (حَيَوانٍ): (حَيَيانٌ)؛ لكونهما علمين(١)، وهذا تَخَطٍّ للتغيير فيهما، فجاءا شاذين؛ ومسوغ ذلك إنما هو التدريج في الحكم.

(١) ينظر: المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة صـ ٦٠، المسائل الحلبيات٢٨٤، الخصائص٣/ ٣٤، سر صناعة الإعراب١/ ١٦٤، المحكم (ك ي ت)٧/ ٧٤، اللباب في علل البناء والإعراب٢٦٨، لسان العرب١٥/ ٢٣٧.

فهذان الوجهان هما اللذان حسَّنا التدريج في هذا الشذوذ، وهذا نوع من ملاطفة الصنعة النحوية.

ويذهب ابن جني إلى أن مثل هذا: التصحيح في الفتوى، والتقوى، والثنوى، حيث أبدلوا، فأبدلوا (الياء) (واوا) من غير قوة علة، وهو ضرب من الاستحسان والملاينة(١)، ثم يقول:"ونحوه في الإغراب قولهم: عوى الكلب (عَوَّة)، وقياسه (عَيَّة). وقالوا في (العَلَم) للفرق بينه وبين (الجنس): (حَيْوة) وأصله (حيَّة)، فأبدلوا (الياء) (واوًا)، وهذا –مع إيثارهم خَصَّ العلمِ بما ليس للجنس– ... من تعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها. فلا ترينَّ من ذلك شيئًا ساذجًا عاريًا من غرض وصنعة"(٢).

ثم أضاف علة أخرى للتصحيح في (حَيْوَة)، وهي استكراههم التضعيف فيه، بأن يقولوا: (حيَّة)(٣).وهو نوع من التخفيف.

(١) ينظر: الخصائص٢/ ٢٣٠.

(٢) الخصائص٢/ ٢٣١.

(٣) الخصائص٣/ ١٩، وينظر: التفسير البسيط١٧/ ٥٥٩.

المسألة الخامسة: قلب الواو ياء في: (أَجْرُوٌ وَأَدْلُوٌ)

ذكر الشاطبي والشيخ خالد الأزهري أن ابن جني جعله من باب التدريج وملاطفة الصنعة[1]، حيث قال الأخير: "قولهم في تكسير (جرْوٍ ودَلْوٍ): (أَجْرٍ وأَدْلٍ): إن أصله: (أَجْرُوٌ وَأَدْلُوٌ)، فقلبوا (الواوَ) (ياءً). وهو -لعمري- كذلك، إلا أنه يجب عليك أن تلاين الصنعة ولا تعازّها، فتقول: إنهم أبدلوا من ضمة العين كسرة، فصار تقديره: (أَجْرِوٌ وَأَدْلِوٌ)، فلمَّا انكسر ما قبل الواو -وهي لام- قلبت ياء، فصارت: (أَجْرِيٌ وَأَدْلِيٌ)؛ وإنما وجب أن يرتب هذا العمل هذا الترتيب؛ من قبل أنك لما كرهت الواو هنا؛ لما تتعرض له من الكسرة والياء في (أَدْلُوي، وأدلُوِيّ) لو سميت رجلًا بـ(أَدْلُو)، ثم أضفت إليه، فلمَّا ثقل ذلك بدءوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييرًا؛ عَبْطا وارتجالًا. فلمَّا صارت كسرة تطرقوا بذلك إلى قلب الواو ياء تطرقًا صناعيًّا. ولو بدأت فقلبت (الواوَ ياءً) بغير آلة القلب من الكسرة قبلها، لكنت قد استكرهت الحرف على نفسه تهالكًا وتعجرفًا، لا رفقًا وتلطفًا. ولما فعلت ذلك في الضمة ،كان أسهل منه في الواو، والحرف؛ لأن ابتذالك الضعيف أقرب مأخذًا من إنحائك على القوي"[2].

الدراسة والتحليل:

إذا وقعت الواو طرفا حقيقة أو حكما بعد ضمة لازمة في اسم معرب، تُقْلب ياءً، والضَّمَّةُ قبلَها كسرةً، وفي ترتيب المقلوب منها أولا مذهبان على التدريج فيهما:

---

[1] المقاصد الشافية٤/ ٢٠٦، التصريح١/ ٧٤١.

[2] الخصائص٢/ ٤٧٢.

المذهب الأول: قلب (الواوِ) أولا (ياءً)، ثم (الضمةِ) (كسرةً)؛ لمناسبتها. فيقال: أُبْدِلت الواوُ ياءً؛ لوقوعها طرفًا مضموما ما قبلها؛ فرارا من عدم النظير؛ إذ لا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة أصلية، والطرف مستحِقٌّ للتخفيف(١)؛ فصار في التقدير: (أَجْرُيٌ)، فأُبدِل من ضمة العين كسرةٌ، فصارت (أَجْرِيٌ) ثم أعلت إعلال (قَاضٍ) (استثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء للساكنين) فصارت (أَجْرٍ)(٢)، ومثل هذا يقال في: (أَبْهٍ، وأَحْقٍ، وأَدْلٍ) جمع: (بَهْو وحِقْو ودَلْو).

وإنما بدئ بقلب (الواو) ياءً بغير آلة القلب من الكسرة قبلها؛ استكراها للحرف، تعجرفًا لا رفقًا وتلطفًا، والابتداءُ بالضَّمَّةِ أسهلُ منه بالحرفِ؛ لأن ابتذال الضعيفِ أقربُ مأخذاً من إنحائك على القوي(٣) لذا عزف ابن جني عن هذا المذهب، واختار المذهب الآتي؛ لأن فيه تدريجا ورفقا وتلطفا وملاينة للصنعة النحوية.

المذهب الثاني: قلب الضمة أوَّلًا كسرةً، ولم تقلب فتحة؛ لئلا يخرج من باب المنقوص إلى المقصور(٤)؛ فقلبت لها الواو ياء(٥).

---

(١) ينظر في: شرح المفصل لابن يعيش٣/ ٢٦٦، اللمحة في شرح الملحة١ / ١٦٢، المقاصد الشافية١/ ٢٢٤، حاشية الخضري٣/ ٢٣٧.

(٢) ينظر في: الأصول في النحو ٣/ ٢٥٦، إيضاح شواهد الإيضاح١/ ٥٢.

(٣) السابق وينظر: الخصائص ٢/ ٤٧٢.

(٤) حاشية الخضري٣/ ٢٣٧.

(٥) الخصائص٢/ ٤٧٢، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي١٩٥، توجيه اللمع٧٩.

وقد اختار ابنُ جني هذا المذهب؛ لأنه الموافقُ لطريقة الملاطَفة والملاينة، وترِك العُنْف على اللفظ؛ تدريجا وَتأْنيسًا، فنقول في: (أجْرٍ) جمع: (جَرْو) وأصله: (أجْرُوٌ): إنهم قلبوا الضمة كسرةً أولًا؛ لأنها أضعف، ثم تدَرَّجوا إلى قلب الواو ياءً؛ لأجلها، فلم يقْدِمُوا على الحرف الأقوى إلا بعد أن أَنَسُوا بالإقدام على الحركة الضعيفة، ولو عكسوا لكان إقدامًا على الأقوى من غير تدريج ولا تَأْنيس، فلم يكن موافقا للملاطفة. وعلى هذا يكون رأيه في مسألتنا البدءَ بقلب الضمة كسرة[1].

ووافقه على ذلك الشيخ خالد الأزهري، معللا اختياره -بعد ذكره هذا المذهب- بقوله: "قلت: لا يمكنهم العكس في (أَجْرٍ)؛ لأنه يؤدي إلى قلب (الواو) ياء لغير موجب"[2].

---

[1] المقاصد الشافية٤/ ٢٠٦، التصريح١/ ٧٤١.

[2] التصريح١/ ٧٤١.

المسألة السادسة: قلب الواو ياء في: (صُبْيَة، وصُبْيان)

جعل ابن جني من التدريج الصرفي إقرارهم قلب (الواو) (ياءً) في: (صُبْيَة، وصُبْيان) بضم (الصاد) فيهما، حيث قال: "ومن ذلك قولهم: (صِبْية، وصِبيان) قلبت الواو من: (صِبْوان وصِبْوة) في التقدير-لأنه من صَبوت- لانكسار (الصاد) قبلها، وضعفِ الباء أن تُعتدَّ حاجزا؛ لسكونها، وقد ذكرنا ذلك، فلمّا أُلِفَ هذا واسْتَمَرَّ، تدرَّجوا منه إلى أن أقرّوا قلب (الواوِ ياءً) بحاله، وإن زالت الكسرة، وذلك قولهم -أيضًا-: (صُبْيان وصُبْية) وقد كان يجب- لمَّا زالت الكسرة - أن تعود (الياءُ واوًا) إلى أصلها، لكنهم أقرّوا (الياء) بحالها؛ لاعتيادهم إيَّاها حتى صارت كأنها كانت أصلًا. وحسَّن ذلك لهم شيء آخر، وهو أن القلب في (صِبية وصِبيان) إنما كان استحسانا وإيثارا، لا عن وجوب عِلَّة، ولا قوَّة قياس، فلمَّا لم تتمكَّن عِلّةُ القلب، ورأوُا اللفظ بياء قوِى عندهم إقرارُ الياء بحالها؛ لأن السبب الأوّل إلى قلبها لم يكن قوياً، ولا ممَّا يُعتاد في مثله أن يكون مؤثِّرًا."(١).

الدراسة والتحليل:

(صِبْيَة)، جمع: (صَبِيٍّ) جمع قلة، و(صِبْيَان) جمع كثرة، كـ(فِتْيَةٍ وفِتْيَان)، وقد أبدلوا (الياءَ) من (الواوِ)، إذا وقعت الكسرة قبل الواو، وإن تراخت عنها بحرفٍ ساكنٍ؛ لأنّ الساكن لضُعْفه ليس حاجزًا قويًّا، فلم يُعتدّ حاجزًا، فصارت الكسرة كأنّها باشرتِ الواوَ، والأصل (صِبْوَةٌ) و(صِبوانٌ)؛ لأنّه من (صَبَوْت أَصْبُو)، فقُلبت (الواو) ياءً؛ لكسرة (الصاد) قبلها، ولم تفصل (الباء) بينهما؛ لضعفها بالسكون؛ لذا كان هذا قريبا من القياس، وليست له

(١) الخصائص١/ ٣٤٩.

قوة القياس.[1] واختار هذه العلة- كسر الصاد، مع وجود الباء الساكنة فاصلا غير حصين- للقلب ابن سيده، وابن منظور، والشاطبي، والأشموني[2]

وقيل في سبب إبدال (الياء) من (الواو): إنه لجواز أن يكونوا آثروا الياء؛ لخفتها، فهي علة (استحسان)، وليست علة (شبه وجوب) كسابقتها، وأنهم لم يراعوا قرب الكسرة، وهو ما رجحه ابن جني، حيث قال:" فلما أعلوا في (صُبْية) وبابه، عُلم أن أقوى سَبَبَيْ القلبِ إنما هو طلب الاستخفاف، لا متابعة الكسر مضطرًا إلى الإعلال. فلما كان الأمر كذلك أمضوا العزمة في ملازمة الياء؛ لأنه لم يزل من الكسرة مؤثر يحكم القياس له بقوة، فيدعو زواله إلى المصير إلى ضد الحكم الذي كان وجب به"[3]

ثم إنهم تدرجوا من قلب الواو ياء في (صِبْيَة، وصِبْيَان)- وإن لم يقو قوة القياس- بعد أن أُلِفَ واسْتَمَرَّ إلى أن أقرّوا قلب (الواوِ) (ياءً) بحاله، وإن زالت الكسرة، وذلك قولهم أيضًا: (صُبْيان وصُبْية) وهنا لا موجب للقلب حيث زالت الكسرة، فكان يجب أن تعود (الياءُ) (واوًا) إلى أصلها، لكنهم أبقوا الياء دون قلب؛ لاعتيادهم إياها في "صِبية وصِبيان" حتى صارت كأنها أصلا؛ فلمَّا لم تتمكَّن عِلّةُ القلب، ورأوُا اللفظ بـ(ياء)، قوِى عندهم إقرارُ

(١) ينظر: الخصائص ١/ ٣٤٩، ٣، ١٦٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٧٠.

(٢) ينظر: المحكم (ص ب و)٨/ ٣٨٤،لسان العرب(ص ب و)١٤/ ٤٥٠، المقاصد الشافية٩/ ١١٠، شرح الأشموني٤/ ١٠٣.

(٣) الخصائص٣/ ١٦٢ ،١٦٣.

الياء بحالها؛ لأن السبب الأوّل إلى قلبها لم يكن قوياً، ولا ممَّا يُعتاد في مثله أن يكون مؤثِّرًا"[1].

وحَسَّنَ هذا التدريج -أيضًا- القياس على أن القلب في (صِبية وصِبيان) لم يكن عن وجوبٍ فيزال عنه؛ لزوال ما دعا إليه، وإنما كان استحسانًا، فليكن مع زوال الكسر من (صُبية، وصُبيان) -أيضًا- استحسانًا، أي: طلبًا للخفة[2].

أو أن هذا التدريج قد جاء على هذا النحو: أن ضَمَّ (الصَّادِ) من (صُبْيَة وصُبْيَان) حدث بعد أن قلبت (الواوَ) (ياءً) في لغة من كسر (الصاد)، فلما قلبت (الواو) (ياء)؛ للكسرة، ضمت (الصاد) بعد ذلك، وأُقرت (الياء) بحالها التي هي عليها في لغة من كسر الصاد[3].

---

(1) ينظر: المحتسب١/ ١٣٠، الخصائص١/ ٣٤٩، ٣/ ١٦٢.

(2) ينظر: المرجعين السابقين.

(3) ينظر: سر صناعة الإعراب٢/ ٣٦٧، المحكم٨/ ٣٨٤، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٧٠.

المسألة السابعة: قلب الذال دالا في غير (افتعل).

جعل ابن جني من التدريج:" قلبهم (الذالَ دالًا) في (ادَّكَرَ) وما تصرَّف منه نحو: (يَدَّكِر ومُدَّكِر وادِّكار) وغير ذلك تدَّرجوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها (دَالًا) في غير بناء افتعل، فقال ابن مُقبِل[1]:

..... مِنْ بَعْض مَا يَعْتَري قَلْبى مِنَ الدِّكَر"[2].

الدراسة والتحليل:

إذا كانت فاء الكلمة (ذالا) وتاؤها (دالا) جاز قلب (الذال) (دالا) في الافتعال، وإدغامهما، فنقول في اذدكر: ادَّكر، ومنه قوله تعالى:﴿ وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ [3] وقوله تعالى:﴿ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [4]

أما (الدِّكَرُ) بالدال، يريد (الذِّكَر) جمع (ذِكْرَةٍ)، فليس هنا ما يوجب البدل، إلا أنه لما رآهم يقلبونها في: (ادَّكَر، ويَدَّكِرُ، ومُدَّكِرٌ، وادِّكَارٌ)، ونحو ذلك أُلِفَ فيها القلبُ، فقال -أيضًا- (الدِّكَرُ)، ولهذا نظائر في كلامهم[5]

---

(١) هذا عجز بيت من البسيط، وصدره: "يا لَيتَ لِي سَلوةً تُشفَي النُّفُوسُ بِها". لابن مقبل في ديوانه صـ٨١، سر صناعة الإعراب ١/ ١٩٩، الممتع الكبير في التصريف ٢٣٧. والشاهد: قلب (الذال) المعجمة (دالا) مهملة في "الدِّكَرِ"، لغير موجب للقلب؛ لزوال سببه وهو الافتعال. والذي سهل ذلك قلبهم لها في: (يَدَّكِر ومُدَّكِر وادِّكَار).

(٢) الخصائص ١/ ٣٥١.

(٣) سورة يوسف من الآية (٤٥).

(٤) سورة القمر من الآيات (١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠ ٥١).

(٥) سر صناعة الإعراب ١/ ١٨٨.

فلما أُلِف القلبُ في (مادَّتِها) تدرجوا مما جاز فيه القلب، وهو ما جاء على الافتعال إلى أن قلبوها (دَالًا) في غير بناء افتعل.

وذَكَر ابن عصفور أن أبا علي قد رواه بـ(الدال) -أيضًا- ثم قال:" وكأنَّ الذي سَهَّلَ ذلك: قلبُهم لها في (ادَّكَرَ) و(مُدَّكِر)، فأُلِفَ فيها القلبُ، فَقَلبها (دَالًا)، وإن كان مُوجِبُ القلب قد زال، وهو الإدغام"[1]

وقد سار الواحدي على هذا النهج فبين أن السبب هو كثرة تصرف الكلمة بـ(الدَّالِ)؛ فقلبت (الذَّالُ) (دَالًا)، وأُدْغِمَتْ في (الدال)[2].

[1] الممتع الكبير في التصريف ٢٣٧، وينظر: الحجة للقراء السبعة ٣/ ٤٢٧.

[2] ينظر: التفسير البسيط ١١/ ٥٨٣.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي يسر لي –بكرمه– إتمام هذا البحث، وبعد:

فقد تيسر لي الوصول إلى بعض النتائج، من أهمها:

١– أنْ كشف البحث عن مفهوم التدريج لغة واصطلاحا، وعدَّدَ بعض أسبابه، ومظاهره.

٢– أن البحث قد حوى دراسة أربع عشرة مسألة، منها سبع مسائل في التدريج النحوي، ومثلها في التدريج الصرفي عند ابن جني .

٣– إظهار البحث أن ابن جني قد أثر بفكرة (التدريج) في بعض من أتى بعده من النحويين واللغويين فتابعوه على القول بها، وتخريج ما وصف بالشذوذ عليها.

٤– قول ابن جني بالتدريج في ظرف المكان (حيث) وأنه يستعار للزمان كـ(حين) رفع مظنة الخطأ التي اتهم بها الأصمعي وأبو حاتم سيبويه، من أنه يخلط بين (حيث) التي هي للمكان، و(حين) التي هي للزمان؛ فقد التمس لها ابن جني وجها مقبولا.

٥– أن العرب قد يشبهون الشيء بالشيء، وليس مثله في جميع أحواله، بل لأدنى ملابسة ومشابهة؛ فهي شبهة صحة لما خالف الشروط على كل حال، وهذا مسلك سلكه ابن جني في باب التدريج، وهو مأخذ لطيف دقيق.

٦– أن ابن جني كان في بعض الأحيان يرى لحسن التدريج علة الاستحسان، وليس علة شبه الوجوب؛ لمَّا لَمْ تتمكن العِلَّةُ فِيمَا تُدُرِّج منه كـ(صِبْيَة وصِبْيَان) بكسر (الصاد) فيهما، إلى (صُبْيَة وصُبْيَان).

٧– أن بعض لغات العرب التي وصفها سيبويه ومن تابعه بالشذوذ أو البعد– لأنه لا تَكَلَّمُ به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير– قد التمس ابن جني لها وجها ومسوغا مقبولا بتوجيهات قياسية على سماع معتمد من كلام

العرب لا ينبغي رده ولا إهداره ولا تغافله. فتجده يقول:" فلا ترينَّ من ذلك شيئًا ساذجًا عاريًا من غرض وصنعة".

٨- عزوف ابن جني عن بعض المذاهب؛ لما فيها من التعجرف والتعسف، وعدم الرفق والتلطف والتدرج في الصنعة النحوية، والقول بما عداها؛ لأن فيه تدريجا ورفقا وتلطفا وملاينة للصنعة النحوية.

٩- أن أبا على الفارسي أشار إلى حسن مجيء (أو) بمعنى الواو في بعض المواضع، فالتمس له تلميذه ابن جني مسوغا ووجها وقرينة لهذا الحسن، انضمت من جهة المعنى إلى (أو) ؛ وذلك لأنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن؛ لما للمجالسة في ذلك من الحظ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين -أيضًا- وكأنه قال: "جالس هذا الضرب من الناس" وهو ما رشح وقوى وحسن مجيء (أو) بمعنى (الواو) على التدريج.

١٠- أنْ ردَّ ابنُ جني على من ذهب إلى أن (دَيَّمَت السماءُ) لغة بالياء، بما سمع من لغات العرب من اجتماعهم على قولهم :"الدوام" ولم يقولوا:"الديام" ثم خلص إلى أنه من باب التدريج؛ لأن العارض في هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعة لا من جهة اللغة. فهو بذلك قد جعل حَمْله على الإبدال أقوى.

هذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها، وأسأل الله أن ينفعنا بهذا البحث، وأن يجعل عملي خالصا لوجهه -سبحانه-، والحمد لله في البدء والختام، وصلى وسَلَّمَ الله على نبينا محمد بدر التمام، وعلى آله الكرام، وعلى صحبه الأعلام.

فهرس المصادر والمراجع

١. إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: وحيد عبد السّلام بالى، محمّد زكي عبد الدايم، دار ابن رجب، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ١٩٩٨م.

٣. الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٤. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٥. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة ،د.ت.

٦. أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت،١٤٠٩ هـ -١٩٨٩ م.

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٨. إيضاح شواهد الإيضاح؛ لأبي علي الحسن القيسي؛ تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني - ط بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

٩. الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق:د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)ط ١، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

١٠. البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠ هـ.

١١. تاج العروس للزبيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المؤلف: أبو حيان الأندلسي، الناشر: دار القلم - دمشق.

١٣. تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: محمد بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
١٤. التصريح ، للشيخ خالد، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
١٥. التعليقة على كتاب سيبويه؛ للفارسي؛ تحقيق: عوض القوزي – ط١، ١٤١٧هـ.
١٦. التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشرته عمادة البحث العلمي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ.
١٧. تكملة المعاجم العربية. المؤلف :لرينهارت بيتر آن دُوزِي، وزارة الثقافة والإعلام – العراق،ط ١ ، ١٩٧٩هـ.
١٨. تمهيد القواعد، لناظر الجيش، تحقيق عدد من الباحثين، دار السلام القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
١٩. تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.
٢٠. توجيه اللمع لابن الخباز،تحقيق د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، جمهورية مصر العربية، ط ٢، ١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٧ م.
٢١. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية: ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م
٢٢. جمهرة اللغة، لابن دريد ،تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت،ط ١، ١٩٨٧م
٢٣. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٤. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، للصبان، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م.
٢٥. الحجة للقراء السبعة،للفارسيّ ، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، مراجعة: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت،ط ٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
٢٦. خزانة الأدب وغاية الأرب، للحموي ، تحقيق: عصام شقيو :دار ومكتبة الهلال - بيروت ٢٠٠٤م.
٢٧. خزانة الأدب، للبغدادي،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤ ،١٩٩٧م.
٢٨. الخصائص، لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
٢٩. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم دمشق.
٣٠. درْج الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسور، للجرجاني ، تحقيق :وَليد الحُسَيْن، وإياد القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
٣١. الزاهر في معانى كلمات الناس، أبو بكر الأنباري،تحقيق: د. حاتم صالح الضامن،مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.
٣٢. الزيادة والإحسان في علوم القرآن، لشمس الدين عقيلة، رسائل جامعية ماجستير، لعدد من الباحثين، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، ط١، ١٤٢٧ هـ.
٣٣. سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي،دار القلم دمشق، ط ٢، ١٩٩٣م.
٣٤. السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير.للخطيب الشربيني، مطبعة بولاق (الأميرية) القاهرة، ١٢٨٥هـ.
٣٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٣٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٣٧. شرح التصريف للثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م
٣٨. شرح الرضي على الكافية، تصحيح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦.
٣٩. شرح شذور الذهب ، لابن هشام،تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع،سوريا.
٤٠. شرح القصائِد العشر، للتبريزي، إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٥٢ هـ.
٤١. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ودار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٢هـ.
٤٢. شرح المفصل لابن يعيش، تقديم:د. إميل بديع يعقوب، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
٤٣. شرح المكودي على الألفية، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت،١٤٢٥ هـ٢٠٠٥م.
٤٤. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف بالعراق، ١٩٨٢م.
٤٥. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، تحقيق :غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.
٤٦. شرح شافية ابن الحاجب في التصريف، لركن الدين الإستراباذي، تحقيق:د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة) مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م

٤٧. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان الحميرى اليمني، تح:د. حسين بن عبد الله العمري، ومعه آخران، دار الفكر المعاصر ،بيروت، دار الفكر، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٤٨. الصحاح، للجوهري، تحقيق:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٤٩. كتاب سيبويه، تحقيق:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٥٠. كتاب الألفاظ، لابن السكيت، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون،ط ١، ١٩٩٨م.
٥١. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، للفارسيّ،، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر،ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٥٢. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح،دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٥٣. الكليات، للكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٦م.
٥٤. الكناش في فني النحو والصرف، للملك المؤيد، تحقيق: الدكتور رياض ابن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان٢٠٠٠م.
٥٥. اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء المعري،تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٥٦. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥.
٥٧. لسان العرب لابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر بيروت، ط ٣،

١٤١٤هـ.
٥٨. اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م
٥٩. اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: د. سميح أبو معلي، دار مجدلاوي، عَمَّان، ١٩٨٨م.
٦٠. ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م
٦١. المحتسب لابن جني، تحقيق:علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
٦٢. مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق :زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.
٦٣. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
٦٤. المرتجل (في شرح الجمل)لابن الخشاب ، تحقيق ودراسة: علي حيدر ، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢م.
٦٥. المسائل البصريات للفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني القاهرة، ط ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٦٦. المسائل الحلبيات للفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ودار المنارة بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
٦٧. المصباح المنير، للفيومي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى. ١٤١٤ .
٦٨. معجم البلدان، لياقوت الحموي ، دار صادر الطبعة ١٩٨٦م.
٦٩. المعجم الوسيط، قام بإخراجه: د. إبراهيم أنيس ود. عبد الحليم منتصر ود. عطية الصوالحي ود. محمد أحمد، أشرف على طبعه: حسن عطيه ومحمد أمين، الطبعة الثانية.

٧٠. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٧١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة. وتحقيق: مازن المبارك.
٧٢. المقتضب للمبرد، تحقيق: د. محمد عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
٧٣. الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.
٧٤. النقد اللغوي في تهذيب اللغة لخالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ماجستير، حمدي عبد الفتاح السيد بدران، كلية اللغة بالمنصورة، جامعة الأزهر؛ ١٩٩٩م ١٤٢٠هـ.